الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر

د, إبراهيم العيسوي*

ملخص

تصدر مطلب العدالة الاجتماعية المطالب التي رفعتها ثورة يناير في مصر، والثورات التي شهدتها بعض الأقطار العربية الأخرى. كما تصاعدت المطالبة بالعدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي، بخاصةً في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وقد استهدفت هذه الورقة تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وبيان علاقتها بعدد من المفاهيم والقضايا ذات الصلة كالعدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي والعلاقات مع الخارج. وبعد أن انتهت الورقة إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية، أولت اهتماماً خاصاً للعلاقات بين العدالة الاجتماعية، وكل من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبينت غياب أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر إلى ما بعد قطع شوط طويل على طريق النمو الاقتصادي، وشددت على ما للعدالة الاجتماعية من آثار إيجابية على سرعة النمو الاقتصادي ومضمونه. كما عنيت الورقة بإبراز الروابط الوثيقة بين المفهوم متعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية وبين استدامة التنمية بالمعنى الواسع. واقترحت مفهوماً للتنمية ينطوي على قطيعة مع نهج الليبرالية الاقتصادية وتوافق واشنطن، ويتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية، ويقوم في الأساس على مبدأ الاعتماد على القوى الذاتية البشرية والمادية للمجتمع، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية. وانطلاقاً من هذا الإطار المفاهيمي المستند إلى خبرات متعددة للنجاح في مسعى التنمية، جرى بحث مدى قدرة الثورة المصرية على توفير النهج التنموي المقترح. وخلصت الورقة إلى أن ميزان القوى السياسية الذي برز في أعقاب الجولة الأولى للثورة لا يبشر بقرب التحول إلى هذا النهج، وأن تحققه مرهون بمرور الثورة بجولات أخرى ترجح فيها كفة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والمستدامة.

* مستشار اقتصادي، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية. البريد الالكتروني : ihelissawy@gmail.com

Future Prospects for Achieving Justice and Development in Arab Spring States: The Case of Egypt

Ibrahim Elisawy

Abstract

Social Justice was the main demand raised by the "January Revolution" in Egypt,as well as in the uprisings that took place in several different Arab States; the claim for social justice also escalated on a global scale after the economic and financial crisis. This paper aims to explain the concept of social justice within its relationship with a number of concepts and related issues such as justice, economic equality, equal opportunities, freedom and poverty and the nature of the economic system. After establishing a broad and multi dimensional concept of social justice, the paper highlighted the intertwine relation between social justice, economic growth and sustainable development and stressed on the positive impact of social justice on the pace of economic growth. The paper also advocated the concept of breaking from the "Washington Consensus" and relied more on establishing a sustainable development supported with the resources available in the society. Based on this conceptual framework the paper discuses the ability of the Egyptian revolution in addressing these developmental issues; however, the paper concluded that the political forces that emerged in the wake of the first round of the revolution may not have the ability to address such reforms and future rounds of the revolution will bring about the system that shall have the ability to move towards establishing a sustainable development within the means of social justice.

1. مقدمة

في إطار البروز المتزايد لمطلب العدالة الاجتماعية على الصعيد المحلي في سياق الثورة المصرية، وعلى الصعيد الإقليمي في سياق الثورات التي اندلعت في أقطار عربية أخرى (تونس وليبيا واليمن وسوريا والبحرين)، وعلى الصعيد العالمي خاصةً في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، سعت هذه الدراسة إلى تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وتبين علاقتها بعدد من المفاهيم والمتغيرات ذات الصلة، كالعدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي والعلاقات مع الخارج. وقد خلصت الدراسة إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية.

بحثت الدراسة العلاقات بين العدالة الاجتماعية، وبين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبينت ما تتمتع به هذه العلاقات من قوة وتعزيز متبادل. وقد انتهت الدراسة إلى انتفاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر لحين إنجاز قدر معتبر من النمو الاقتصادي، وأكدت على الأثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية على وتيرة ومحتوى النمو الاقتصادي، وسلطت الأضواء على الروابط الوثيقة بين المفهوم متعدد الأبعاد للعدالة الاجتماعية وبين استدامة التنمية بالمعنى الواسع.

بناءً على ما تقدم، قدمت الدراسة مفهوماً للتنمية يتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية، يتجسد في نمط جديد للتنمية مقطوع الصلة بنهج الليبرالية الاقتصادية وتوافق واشنطن، ويتمثل في إطار تنموي شامل تشكل العدالة الاجتماعية ركناً مهماً من أركانه الأساسية، ويقوم على مبدأ الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع بصفة أساسية، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة لاستدامة النمو والتنمية.

انطلاقاً من هذه الخلفية، طرح تساؤل عن مدى قدرة الثورة المصرية على توفير النهج التنموي اللازم لبناء صرح متين ومستدام للعدالة الاجتماعية. وقد

أظهرت الدراسة أن ميزان القوى السياسية الذي برز في أعقاب الجولة الأولى للثورة لا يبشر بقرب التحول إلى هذا النهج التنموي الجديد، وأن الأمل معقود على مرور الثورة بجولات أخرى، تصل بالصراع الاجتماعي والسياسي إلى مراحل أعلى من النضج، ويزداد فيها الوزن السياسي للقوى الداعمة للنهج الجديد للتنمية، وترجح كفة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية.

2. تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية

برز مطلب العدالة الاجتماعية بشدة في الشعارات التي رفعتها الطلائع الثورية والجموع الشعبية، التي لبت نداءها في دول ما يسمي بالربيع العربي[1]. وإذا ما أخذت الحالة المصرية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة كمثال، فإنه يلاحظ أن الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير من عام 2011 قد وضعت العدالة الاجتماعية في رأس مطالبها. وينم وضع هذا المطلب جنباً إلى جنب مع مطلب العيش (أي الخبز بالعامية المصرية، كرمز لمستوى المعيشة اللائق أو التنمية الجادة)، عن إدراك فطري لدى الجماهير، لما بين هذه المطالب من ترابطات وتشابكات تجعل المناداة بمطلب منها بمعزل عن المطلبين الآخرين أمراً غير منطقي، كما سيتضح لاحقاً. ومما يسترعي الانتباه ظهور كلمة "العدالة" أو كلمة "المساواة" من أسماء عدد غير قليل من الحركات والائتلافات والأحزاب السياسية التي أنشئت إبان ثورة يناير، وكذلك إدراج القضايا المتعلقة بالعدالة والمساواة في برامج جميع الأحزاب وخطاباتها السياسية، وإن تباينت درجة التأكيد عليها ودرجة الإفصاح عن مضمونها وإجراءات تحقيقها من حزب لآخر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شهدت مصر طوال الفترة منذ قيام الثورة حتى الآن وبشكل يومي تقريباً سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية (مظاهرات واعتصامات واضرابات) قامت بها قطاعات واسعة من العمال والموظفين، في الكثير من المصالح الحكومية والهيئات والشركات العامة، والشركات الخاصة

والمخصخصة، والمعلمين وأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من المهنيين، والفلاحين، ذلك فضلاً على فئات مهمشة متعددة كالكناسين وجامعي القمامة وسكان المناطق العشوائية. وقد دارت معظم هذه الاحتجاجات حول قضايا تتصل ببعد أو آخر من أبعاد العدالة الاجتماعية. منها قضايا الأجور، شاملةً الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وتضييق الفوارق في الأجور، وكذلك ما يتصل بالأجور من مزايا نقدية أو عينية ونصيب العمال في الأرباح، وقضايا مكافآت نهاية الخدمة والمعاشات، وقضايا تثبيت العمالة المؤقتة. ومنها قضايا تحسين ظروف العمل، بما في ذلك تغيير القيادات الفاسدة، وقضايا البطالة، وقضايا متصلة بالتنظيم النقابي وحق العمال والموظفين والمهنيين في تكوين النقابات المستقلة.

وقد بادرت بعض هذه الفئات بانتزاع حقها في التنظيم المستقل، مما أدى إلى إنشاء ما يناهز مائة نقابة مستقلة في الوقت الحاضر.[2] وقدم للبرلمان مشروع بقانون ينظم هذا الحق، ولكنه لم يقر بعد. ومنها قضايا متعلقة بالحق في السكن، خاصة من جانب ساكني القبور والجحور والعشش في المناطق العشوائية. ومنها أيضاً قضايا تتصل بمكافحة التمييز، سواء بين الرجال والنساء، أم بين المسلمين والمسيحيين، أم بين سكان المناطق المختلفة من البلاد.

ولم يكن تكاثر الأنشطة الاحتجاجية التي شهدتها مصر بعد الثورة- وذلك بالرغم من صدور مرسوم بقانون يجرم التظاهرات والاضرابات والاعتصامات- إلا امتداداً للحركات الاحتجاجية التي تصاعدت على نحو ملحوظ قبل الثورة، برغم أساليب القهر والعنف الذي كان النظام السابق يتصدى بها لهذه الأنشطة. لقد بلغ عدد الأنشطة الاحتجاجية في الفترة 2004-2008 نحو 1913 نشاطاً بمتوسط 383 نشاط سنوي، مع ارتفاع العدد في عامي 2007 و 2008 إلى 610 احتجاج. ووصل عدد الأنشطة الاحتجاجية إلى 742 نشاط في عام 2009 و 371 نشاط في عام 2010، وإن كانت معظم هذه الأعداد تشير إلى عدد المواقع التي شهدت احتجاجات، وليس عدد

الاحتجاجات نفسها، التي قد تتكرر في الموقع الواحد عدة مرات.[3] (مركز الأرض لحقوق الإنسان، أعداد مختلفة) و (تقرير مركز التضامن الأمريكي، 2010). وبالطبع فقد ساعد مناخ الحرية الذي راح الناس يتنفسون نسائمه بعد الثورة، في إطلاق ما كان مكتوماً من الغضب وما كان محاصراً من الصراع الطبقي قبل الثورة، ومن ثم تواترت الأنشطة الاحتجاجية في الكثير من المدن والقرى ومواقع العمل.

ولا غلو في ذلك، فقد كانت المظالم الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسية لقيام الثورة، جنباً إلى جنب مع شيوع الفساد والقهر والقمع والاستبداد السياسي. ويسجل الملحق الإحصائي رقم (1) عدداً من المؤشرات الدالة على مظاهر اللامساواة والفقر والحرمان، واتجاه معظم هذه المظاهر للتفاقم في سنوات ما قبل الثورة. من هذه المؤشرات أنه بينما حصل أغنى 20 % من السكان على ما يقرب من 40 % من الدخل في عام 2010/ 2011، لم يحصل أفقر 20 % على أكثر من 9 %. وتزداد درجة اللامساواة في الحضر عنها في الريف، حيث حصل أغنى 10 % من سكان الحضر على 8.5 مثل ما حصل عليه أفقر 10 %، في حين لم يزد الرقم المناظر في الريف على 4.5 مثل، ومنها تراجع نصيب الأجور في الدخل الإجمالي من 40 % في عام 1975 إلى 26 % في عام 2004/ 2005 (مع التحفظ على النسبة الأخيرة لتضخمها على ما هو مبين في الملحق)، ومنها ازدياد نسبة الفقراء (حسب خط الفقر الأعلى، مع التحفظ على تقديره المتواضع، الذي يؤدي إلى نسب فقر منخفضة) من 40 % في عام 2004/ 2005 إلى 48 % في عام 2010/ 2011. وتبرز نسب الفقر حسب الأقاليم اللامساواة الواضحة بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي (الصعيد) والوجه البحري، حيث يعاني نصف سكان ريف الوجه القبلي من الفقر مقابل 17 % في ريف الوجه البحري، وحيث يعاني نحو 30 % من سكان حضر الوجه القبلي من الفقر مقابل 10 % في حضر الوجه البحري. ومنها أن معدل البطالة (أي الحرمان من فرص العمل- سواء أكان لائقا أم غير

لائق) قد ارتفع من نحو 9 % في عام 2010 إلى 12.4 % في عام –2011 وهذا حسب التقدير الرسمي الذي يقل كثيراً عن الواقع. ومنها انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وارتفاع نسبة ساكني العشوائيات إلى ما يقرب من ربع سكان مصر.

3. في معنى العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية مطلب يردده الكثيرون، ولكنهم كثيراً ما ينسبون إليه معانٍ مختلفة اختلافاً شديداً. كما أن بعض الأطراف قد تعلن تبنيها لهذا المطلب من قبيل مجاراة الآخرين وتجميل نظم اقتصادية قد تكون في جوهرها مكرسة لأبشع ألوان الظلم الاجتماعي. وربما لا يضاهي مطلب العدالة الاجتماعية في الاستخدام بمعان متباينة على نحو يثير الخلط واللبس في الأذهان، وبإظهار غير ما هو مضمر، إلا مطلب الديمقراطية. فكل الدول تدعي الديمقراطية أو على الأقل تزعم السعي لتحقيقها، بما في ذلك الدول التي تمارس أفظع أنواع الاستبداد والقهر. وقد حرصت كل الأحزاب والقوى السياسية في مصر بعد ثورة يناير 2011 على إدراج العدالة الاجتماعية في برامجها، مع اختلاف في درجة إفصاحها عن مدى ما يتمتع به هذا المطلب من ضيق أو اتساع، وعن نوعية الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هذا المطلب، وعن موقع العدالة الاجتماعية في التصور الكلي للتنمية الذي تدعو إليه الأطراف المختلفة، وذلك على ما سيأتي بيانه في القسم الخامس من هذه الدراسة.

يقترح الباحث التعريف التالي للعدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ،التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، التي يعم فيها

الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى.

وعندما تتحقق تلك الحالة في المجتمع، فإنه يوصف بأنه مجتمع عادل، لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ومبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

ورب قائل يقول ان هذا التعريف للعدالة الاجتماعية هو تعريف لحالة مثالية يتعذر تحقيقها بشكل كامل على أرض الواقع. ولا شك في أن هذا القول صحيح، ولكن يشفع للباحث في تقديم هذا التعريف، أنه من الضروري البدء بحالة كتلك التي تضمنها التعريف، باعتبارها "مسطرة" تُقاس عليها مدى اقتراب أو ابتعاد مجتمع ما من العدالة الاجتماعية. وعندما يتعلق الأمر بمطلب كالعدالة الاجتماعية، فإن الطموحات لا بد أن تكون عالية، وإلا فإن الأمر قد ينتهي بالحفاظ على اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً، وإن بدرجة أقل. والحق أنه ليس في التعريف الذي اقترحه الباحث خروجاً على ما هو مألوف من الممارسات في دراسة العدالة الاجتماعية. فقد أُخذت نظريات كبرى للعدالة مثل نظرية رولز بافتراضات اتهمت بالمثالية أو التعسفية. (تقرير الأمم المتحدة، 2006).[4] وعندما يقيس الاقتصاديون عدالة توزيع الدخل بمقياس مثل دليل جيني، فإنهم يستندون في الحقيقة إلى معيار يمكن وصفه بالمثالي. فهذا الدليل يقارن التوزيع الفعلي للدخل بتوزيع يمثل "المساواة التامة" التي تنطوي على مساواة حسابية، بمعنى أن كل شريحة من السكان تحصل على نسبة من الدخل

مساوية لنسبتها في العدد الكلي للسكان. لاحظ أن هذه الحالة المثالية لتوزيع الدخل قد تنطوي على نوع من الظلم، عندما تكون هناك شرائح من السكان أكثر احتياجاً من غيرها لموارد تضمن لها العيش اللائق.

وقبل التعمق في معنى العدالة الاجتماعية، والوقوف على أبعادها المختلفة وعلى صلاتها ببعض المفاهيم الشائعة وببعض الأهداف الاجتماعية والتنموية الأخرى، تجدر الإشارة إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية ليست بالضرورة من الأفكار التي يجمع عليها المفكرون والمدارس الفكرية. فهناك من يرفض هذه الفكرة استناداً إلى الداروينية الاجتماعية، حيث يرون أن إجراءات العدالة الاجتماعية تساعد على إعادة إنتاج الضعفاء أو غير المناسبين من أعضاء المجتمع، وأنها تناقض مبدأ البقاء للأصلح. وهناك من يرفض فكرة العدالة الاجتماعية استناداً إلى غياب أساس موضوعي يمكن الاحتكام إليه في تقرير ما إذا كان وضعاً ما عادلاً أو غير عادل. وهناك من يرفض العدالة الاجتماعية من منظور يسفه الفكرة ويراها من قبيل اللغو أو الهراء. ومن أبرز من قال بذلك فردريك هايك الحائز على جائزة نوبل في كتابه المعنون: "سراب العدالة الاجتماعية"[5]. (أنظر: موقع ويكيبيديا في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)). لكن هؤلاء الرافضين قلة، حيث يميل معظم المفكرين إلى قبول فكرة العدالة الاجتماعية، وإن اختلفوا في تحديد مضمون هذه الفكرة وفي ما يجوز وما لا يجوز إتباعه من الإجراءات لتحقيقها. بل إن هناك من ذهب إلى أن الحكومات التي تعجز عن توفير العيش الطيب لمواطنيها وفق مبدأ العدالة هي حكومات فاقدة للشرعية. ومن هؤلاء رولز، (نفس المصدر). وهو قول يصيب كبد الحقيقة.

وكثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادف للمساواة. ولكن هل العدالة الاجتماعية تعني المساواة بشكل مطلق أم بشكل نسبي؟ وهل تنصرف المساواة إلى كل شيء أم أنها تنصرف إلى أشياء دون غيرها؟

من المحقق أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلاً. وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول وفي ما يتطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك مما يدخل ضمن مبدأ الجدارة. ومنها الفروق في الحالة الصحية، فالشخص المعتل صحياً يحتاج موارد أكثر من الشخص السليم للإنفاق على علاجه. ومنها الفروق في الاحتياجات الغذائية، فالحاجة للطعام ليست متساوية بين الطفل وبين البالغ، ولا بين من يعمل عملاً شاقاً ومن يعمل عملاً لا ينطوي على مشقة كبيرة. ومنها الفروق في القدرة على تحمل الأعباء، فلا يستوي الغني والفقير في القدرة على دفع الضرائب، بل إن من حق الفقير الحصول على إعانات تمكنه من مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة.

المساواة المقبولة إذن هي ليست المساواة "العمياء" التي تتجاهل مثل هذه الفروق بين الناس. فالمساواة مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهوماً رياضياً، ولا يتعارض معها وجود فروق معينة بين حصص الأفراد في الدخل أو الثروة أو في تحمل الأعباء. والمهم في الأمر أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعياً. وهذا هو ما سعت بعض النظريات لتقنينه. فطبقاً للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية المعروف بمبدأ الفرق أو الاختلاف يجب أن تنظم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعلها تقدم للأعضاء الأقل حظاً في المجتمع أقصى نفع ممكن، من جهة، ويتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص، من جهة أخرى، (رولز، 1973)[6]. ويوفر هذا المبدأ معياراً للمساواة التي تسمح بفروق مقبولة اجتماعياً. وهو ما يجعل فكرة العدالة الاجتماعية أقرب إلى فكرة الإنصاف.

إن المساواة هي في الأساس مساواة في الحقوق والواجبات، أو مساواة تكافؤ في الفرص. وتنصرف المساواة في الحقوق إلى حقوق متعددة كالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في المأوى، والحق في التنظيم، والحق في الحرية وما إلى ذلك. وتساوي الأفراد في الحقوق لا يعني بالضرورة استعمالها. فالحق رخصة قد يستعملها المرء أو لا يري ضرورة لاستعمالها. فلكل فرد الحق في التصويت في الانتخابات العامة، ولكن بعض الأفراد قد يفضلون عدم استعمال هذا الحق حتى عندما يفرض القانون غرامة مالية على من يمتنعون عن التصويت. كما أن المساواة في الواجبات والمسئوليات ليست مطلقة، بل إنها مربوطة بمبدأ أساسي وهو أن "القدرة مناط التكليف". فدستور 1971 المصري كان ينص مثلاً على أن "الادخار واجب وطني"، وعلى أن "أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون". ولكن هذا لا يعني أن كل فرد ملزم بادخار جزء من دخله، ولا أن كل فرد ملزم بدفع ضريبة عامة. وقد وردت عبارة "وفقاً للقانون" في النص الخاص بالضرائب والتكاليف العامة من أجل إتاحة الفرصة للتمييز بين المكلف وغير المكلف من الأفراد، وذلك وفق اعتبارات معقولة يحددها المشرع.

ولكن هل تكفي المساواة في الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ الجواب هو لا، إذ يلزم توافر خمسة شروط. أولها إزالة العوائق، التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وثانيها وفرة الفرص أصلاً، وهو ما يقتضي خلق الفرص. ذلك أن الإنسان لا يستفيد من فرصة غير موجودة. وثالثها التمكين، بمعنى تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس على أرض مستوية من أجل الحصول عليها. فليست كل فرصة متاحة يمكن لأي فرد نوالها. إذ أن ذلك قد يكون مرهوناً بتوافر قدرات معينة. ولذا فإن التمكين يستلزم توسيع قدرات الأفراد. ورابعها خلق الظروف التي تهيئ للناس فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشدونها، ذلك لتفادي وقوع الفقراء في فخ القبول بإصلاحات محدودة في

أوضاعهم وتجنب المطالبة بتغيير جذري في حياتهم. أما الشرط الخامس فهو السعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ. إذ أن توافر المساواة في الفرص لا يحول دون ظهور فوارق في التوزيع تتجاوز الفروق المقبولة اجتماعياً، ولا تلبث هذه الفروق أن تؤدي من جديد إلى لامساواة كبيرة في الفرص. ومن هنا، يصبح تقريب الفروق في العوائد أو النتائج شرطاً ضرورياً للمساواة في الفرص.

ومن المهم إدراك أن فكرة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة حقوق الإنسان وتلبية احتياجاته الإنسانية. فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات السياسية والمدنية. كما أن العدالة الاجتماعية تستوجب تلبية الحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أنه بدون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته، ولا يتوفر ما هو مستحق له من الكرامة. وعلى ذلك فإن إقرار العدالة الاجتماعية يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطرق حياة تمكن من الوفاء بحقوق الإنسان، وتساعد كل فرد على إشباع حاجاته.

وقد يثور تساؤل حول العلاقة بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والحق أن العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية. إذ تدور العدالة الاقتصادية حول ذلك الجانب من الحياة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية. وقد اقترح كلسو وأدلر ثلاثة مبادئ للعدالة الاقتصادية. أولها مبدأ المشاركة، ومضمونه أن العدالة الاقتصادية تقتضي أن تتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره للمساهمة بعمله أو برأسماله في العملية الإنتاجية. وثانيها مبدأ التوزيع، وهو يقضي بالتوزيع حسب المساهمة في العملية الإنتاجية. فالأجر العادل طبقاً لهذا المبدأ يتحدد بالإنتاجية، وليس بالحاجة. وثالثها مبدأ

التصحيح، الذي يقضي بالتعرف على ما قد يقع من انحراف عن مبدأ المشاركة أو مبدأ التوزيع، وإجراء التصحيحات اللازمة للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن، (كلسو و أدلر، موقع مركز العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)). ولكن إذا كان التخلف في نمو الأجور عن نمو الإنتاجية في العقود الأخيرة يمكن أن يعالج بالمبدأ الثالث للعدالة الاقتصادية، فإن هناك حالات لا مجال لتصحيحها على هذا النحو، ومن ثم تقتضي الانتقال من العدالة الاقتصادية (وفق المبدأ الثاني) إلى العدالة الاجتماعية. ذلك أن التوزيع حسب المساهمة في العملية الإنتاجية قد لا يستقيم مع وجود أفراد لا تستوفى حاجاتهم الإنسانية، سواء لعدم كفاية العائد الموزع حسب المساهمة في الإنتاج، أم لعدم اشتراكهم في العملية الإنتاجية أصلاً. ومن الملاحظ أيضاً أن مفهوم العدالة الاقتصادية لا يتطرق إلى أبعاد توزيعية أخرى كتوزيع الموارد أو العائد الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة للدولة أو بين الأجيال المتعاقبة، وكذلك توزيع العوائد بين الرجال والنساء، وهنا يلزم مرة أخرى توسيع المنظور بالانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأرحب للعدالة الاجتماعية.

ولكن هل من الصواب المطابقة بين اللامساواة الاقتصادية واللامساواة في الدخل والثروة، ومن ثم حصر العدالة الاقتصادية في مسألة توزيع الدخل والثروة؟ الجواب هو لا، ذلك أن عدم المساواة في الدخول ليس هو المظهر الوحيد لعدم المساواة الاقتصادية. فهناك مظاهر أخرى لا تقل أهمية، كعدم المساواة في الحصول على عمل وعدم المساواة في الحصول على قدرات وحريات ذات صلة بالوضع الاقتصادي العام للفرد. ولذا فإنه لا يجوز حصر العدالة الاقتصادية في قضية انعدام عدالة توزيع الدخل وحدها، وأن الوقوف عند العدالة الاقتصادية حتى مع مراعاة مبدأ التصحيح قد ينتج أشكالاً أخرى من اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً. ومن ثم يتعين الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى المفهوم الأوسع للعدالة الاجتماعية.

وكما هو واضح مما سبق، فإن للعدالة الاجتماعية ارتباطات قوية بظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة. ومن بين هذه الارتباطات، الارتباط بين العدالة الاجتماعية والفقر. فاللامساواة يمكن أن توجد حتى عندما يختفي الفقر بمعناه المطلق، وهي بالتأكيد موجودة عندما يتواجد الفقر بمعناه النسبي. كما أن الفقر قد يتجه إلى التناقص بينما تتجه اللامساواة للتزايد، كما هو ملاحظ في الصين والبرازيل في السنوات الأخيرة. وعموماً فإن الفقر واللامساواة جزءان مترابطان من مشكلة واحدة مركبة. فالفقر مرتبط بأبعاد مختلفة للامساواة، كتلك المتعلقة بالدخل والجنس والعرق والموقع، وما يصاحبها من تمييز. كما أن اللامساواة تفصح عن نفسها من خلال أبعاد مختلفة كالتوظف والحصول على الخدمات الاجتماعية. وهذه الأبعاد تميل إلى إنتاج أو تعزيز نمط من النمو يحابي الأغنياء وغير مفيد للفقراء. وتشكل المستويات العالية من اللامساواة عائقاً أمام خفض الفقر. وتظل هذه العلاقة صحيحة حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو.

وثمة ارتباط مهم للعدالة الاجتماعية بالنظم الاقتصادية الاجتماعية. ويبرز هذا الارتباط من خلال خصائص معينة للنظام الاقتصادي- الاجتماعي، لعل أهمها نمط ملكية وسائل الإنتاج، وما يتسم به النظام من منافسة أو احتكار في الحياة الاقتصادية. وفي النظام الرأسمالي السائد في معظم المجتمعات المعاصرة، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها، بينما تحرم منها بقية الطبقات، فتنشأ في المجتمع فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة. وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات، ومن ثم في الأداء والإنجاز، وإنما ترتبط بالتركز في الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد السكان، من جهة، وبتوارث الثروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هذه الطبقة، من جهة أخرى. كما ترتبط هذه الفوارق بظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على استخدام ملاك رأس المال للعمل المأجور في إنتاج السلع، وعلى أشكال أخرى من الاستغلال، التي عادة

ما تصنف تحت عناوين مثل الأرباح الاحتكارية والتربح والكسب الطفيلي. وتوصف اللامساواة الناتجة عن عمل النظام الرأسمالي بأنها لامساواة هيكلية أو طبقية، ذلك تمييزاً لها عن الأشكال الأخرى من اللامساواة، التي قد ترتبط بالتمييز بين الناس حسب الجنس أو العرق أو الإقليم أو الوظيفة. فهي لامساواة هيكلية أو طبقية، نسبة إلى كونها إفراز لنظام اقتصادي – اجتماعي ذي هيكل طبقي. كما ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي– الاجتماعي بمدي شيوع المنافسة فيه وبالفرص التي قد يتيحها لاحتكار بعض الأنشطة الاقتصادية. فالقيود على المنافسة قد تؤدي إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها أو في أقاليم بعينها، وذلك نظراً لأن هذه القيود قد تعوق انتقال الناس من وظيفة إلى أخرى أو من صناعة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى. وهو ما يكرس اللامساواة ويضيق فرص الحراك الاجتماعي الصاعد عبر المواقع الطبقية أمام الكثيرين. والظاهر مما تقدم أن هناك تناقضاً جوهرياً بين خصائص المجتمع العادل، وخصائص النظام الاقتصادي – الاجتماعي الرأسمالي، الذي يحصر ملكية وسائل الإنتاج في فئة قليلة من السكان.

وتعتبر الحرية من المتغيرات الوثيقة الصلة بالعدالة الاجتماعية. فارتباط العدالة الاجتماعية بحقوق الإنسان، وبإشباع الحاجات الإنسانية يقود مباشرة إلى ربط العدالة الاجتماعية بالحرية، ذلك باعتبار أن الحق في الحرية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وحاجة من حاجاته الجديرة بالإشباع. وكما سبق ذكره فإن الحق في الحرية يمثل المبدأ الأول في نظرية رولز عن العدالة الاجتماعية. كما يأتي ارتباط العدالة الاجتماعية بالحرية من النظر إلى التنمية باعتبارها حرية، والنظر إلى الحريات باعتبارها مرادفة للقدرات، ذلك على النحو الذي أوضحه سن. (سن، 2004). وعلى ذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بتحقيق الحريات/ القدرات الأساسية لكل فرد في المجتمع وتوسيعها بما يمكن كل فرد من اختيار الحياة التي يعتبرها قيمةً. وعموماً فإن الصلة بين العدالة الاجتماعية وبين الحرية يمكن أن تبرز أيضاً من زاوية أن قدرة الجماعات المحرومة والمظلومة

من الشعب على التخلص من الفقر والظفر بحقها في الإنصاف مرهونة بما يوفره النظام السياسي من حريات وديمقراطية، تمكنها من التعبير عن مطالبها وتنظيم صفوفها، للدفاع عنها وممارسة الضغوط من أجل تحقيق هذه المطالب. وعندما يفتقر النظام السياسي إلى الحرية والديمقراطية، وتحرم هذه الجماعات من فرص التعبير والتنظيم والحشد من أجل تضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة، فإن هذه الفوارق تميل إلى الاستمرار، بل وإلى الاتساع. ولكن من المهم ملاحظة أن افتقار النظام السياسي إلى الديمقراطية التي تعمل لصالح الطبقات الشعبية، قد يعود أصلاً إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية، لاسيما من خلال وجود فوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة. وهنا تصبح الديمقراطية الليبرالية / التمثيلية قليلة الجدوى، ويصبح الإصلاح الديمقراطي الذي يوفر فرصاً حقيقية لمشاركة الطبقات الشعبية في اتخاذ القرارات مرهوناً بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح هذه الطبقات.

وأخيراً، يلزم الإشارة إلى أمرين لهما صلة قوية بمفهوم العدالة الاجتماعية، الأمر الأول، هو أن العدالة الاجتماعية لا تتعلق فقط بتوزيع الحقوق والفرص والموارد بين الأجيال الحاضرة، بل إنها تتعلق أيضاً بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. فليس من حق الأجيال الحاضرة أن تستأثر وحدها بالموارد الطبيعية، وليس من حقها أن تلقي بكلفة مكافحة التلوث على عاتق الأجيال القادمة. بل عليها الاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية، والعمل على تعويض ما يستهلك منها برأسمال من صنع البشر، وأن تسعي لحل ما تتسبب فيه من مشكلات التلوث، ولا ترحلها لأجيال المستقبل. كما أنه ليس من حق الأجيال الحاضرة الإسراف في الاستدانة من الداخل والخارج، ذلك أن الأجيال المقبلة غير المسئولة أصلاً عن هذه الاستدانة سوف تتحمل جزء من عبء سداد فوائدها وأقساطها. بل إن على الأجيال الحاضرة الاقتصاد في الاقتراض، وأن تعتمد إلى أقصى حد ممكن على الموارد الذاتية وتنميتها.

وهذه المسائل تثير قضية الاستدامة البيئية وقضية الاستدامة الاقتصادية وقضية الاعتماد على الذات في التنمية، وهي من القضايا التي سوف يتم تناولها في القسم الخامس.

والأمر الثاني، هو أن للعلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية للدولة انعكاسات مهمة على العدالة الاجتماعية. إذ تعتبر العلاقات الاقتصادية الخارجية عامل مؤثر في تحديد الحجم النهائي للموارد، التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها في ما بينهم. كما أن طبيعة هذه العلاقات قد يكون من شأنها إنتاج آثار متباينة على أنصبة الأقسام المختلفة من السكان، ومن ثم فإنها قد تساعد على تخفيض اللامساواة أو زيادتها. والحديث عن أثر العلاقات الخارجية على العدالة الاجتماعية لا بد وأن يقود إلى الحديث عن ظاهرة العولمة وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي القائم. فالعولمة تؤثر على العدالة الاجتماعية من حيث أنها تعلي مصالح مجتمع الأعمال على مصالح العمال، وأنها تؤدي إلى صياغة اتفاقات دولية لحماية المستثمرين وتنمية أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتفتح أمامهم اقتصادات الدول النامية لتحقيق أرباح فاحشة من خلال نظم تشغيل استغلالية للعمال الفقراء في هذه الدول، ومن خلال تصريف منتجاتهم في أسواق الدول النامية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير منشآت صغار المنتجين والتجار، وفقدان ما يرتبط بها من فرص عمل. إنها عولمة ظالمة من حيث أن غياب العدالة سمة لتوزيع مغانم العولمة ومغارمها بين الدول المتقدمة والدول النامية، ذلك لأسباب مختلفة من بينها، النظام الجائر لتقسيم العمل الدولي وما يصاحبه من استئثار الدول الرأسمالية المتقدمة بمراكز البحث العلمي والتطوير التقني ووسائل إنتاج التقنيات الحديثة.

يتضح مما تقدم أن مفهوم "العدالة الاجتماعية" واسع ومركب، ذو جوانب وأبعاد متعددة. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد، التي تغذي مفهوم العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي. ومنها، ذلك التداخل الشديد بين

مفهوم العدالة الاجتماعية وبين عدد من المفاهيم الأخرى، مثل المساواة وتكافؤ الفرص والتمييز والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية. ومنها ذلك الاتصال الوثيق بين العدالة الاجتماعية وبين النظم الاقتصادية – الاجتماعية، ومنها تعدد مجالات تطبيق العدالة الاقتصادية. فهي تشمل مجالات اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، ومجالات ثقافية ومعلوماتية، ومجالات بيئية. ومنها أن العدالة الاجتماعية في مجتمع ما لا تتأثر فقط بما يجري داخل هذا المجتمع، بل إنها تتأثر أيضاً بما يجري خارجه في العالم الواسع المحيط به. كما أن النطاق الزمني للعدالة الاجتماعية لا ينحصر في الزمن الحاضر وحده، بل إنه نطاق منبسط يشمل الحاضر والمستقبل، وما يترتب على ذلك من علاقات عبر الأجيال.

ومن أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية الأبعاد الثمانية التالية، وهي ليست أبعاداً منفصلة عن بعضها البعض، وإنما يوجد بينها قدر من التشابك بحكم الطبيعة المركبة للعدالة الاجتماعية:

أ- البعد الاقتصادي: يتصل هذا البعد بمدى تحقق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية، في مجالات العمل وملكية الأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإقليم وما إلى ذلك، وكذلك المساواة في توزيع الدخل والثروة. كما يتناول هذا البعد طبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ومدى قدرتها على إعادة التوزيع، لاسيما من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، وكذلك مدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

ب- البعد الاجتماعي والثقافي: وهو يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات والسعي لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، والتمكين من تفعيلها، وكذلك السعي لتحقيق التماسك الاجتماعي. وتبرز هنا بوجه خاص قضايا التمييز بين الإناث

والذكور (مثلاً من خلال تشريعات تقيد فرص العمل المتاحة للنساء، أو تخفيض سن زواج الإناث مما يحد من فرصهن في التعلم واكتساب القدرات... الخ)، والتمييز الديني، والتمييز حسب الأصل أو الإقليم وما إلى ذلك. كما تبرز هنا أيضاً قضايا الفساد المرتبط بعلاقات القوة في المجتمع، خاصةً عندما تجتمع الثروة والسلطة في يد واحدة، وهو ما يعصف بالمساواة وتكافؤ الفرص. كما يشمل هذا البعد العدالة في المعلومات وفي نشر النتاج الثقافي وإتاحته لجميع الطبقات.[7]

ج- البعد البشري: وهو ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع في تنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم بما يكفل تنمية رصيد كل فرد من رأس المال البشري، ومن ثم زيادة مساهمته في تكوين وتراكم رأس المال البشري للمجتمع، بما يعود بالنفع على الجميع.

د- البعد الطبقي: ويأتي هذا البعد من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي - الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالنظام الرأسمالي السائد حالياً، فإن هذا البعد يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها من العوامل الحاكمة لنمط توزيع الدخل والثروة، وما ينجم عنها من لا مساواة هيكلية.

ه- البعد الإقليمي: وهو يتصل بالمساواة - أو غيابها - في توزيع الموارد والدخل بين أقاليم الدولة، وبمساهمة السياسات العامة في توسيع أو تقريب الفوارق بين الأقاليم في ما يحصل عليه أبناؤها من فرصٍ للعمل والمشاركة في الإنتاج وفي توزيع عوائده. وفي مصر مثلاً، ثمة فروق إقليمية كبيرة، كالفروق بين الريف والحضر، والفروق بين الوجه البحري والوجه القبلي، والفروق بين الوادي والدلتا من جهة، والمناطق الصحراوية والحدودية من جهة أخرى، وكذلك الفروق داخل كل إقليم من هذه الأقاليم.

و- البعد الجيلي: ومن أبرز تجلياته، العدالة في توزيع الموارد الطبيعية، واقتسام كلفة مكافحة التلوث بين الأجيال الحاضرة وبين الأجيال المقبلة، والعدالة في توزيع أعباء الاستدانة من الداخل والخارج بين الأجيال الحاضرة وبين أجيال لم تولد بعد.

ز- البعد السياسي والمؤسسي: ويتصل هذا البعد بقضية الحريات، باعتبار أن الحرية ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية. كما يتصل بقضية الحقوق السياسية، وقضايا التمكين السياسي، لاسيما عن طريق كفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وعن طريق إقامة المؤسسات التي تحتشد من خلالها القوى المتطلعة إلى العدالة الاجتماعية، كالعمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء والمتعطلين والمهمشين للدفاع عن حقوقها، وعن طريق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج، وممارستها على المستويات المحلية فضلاً على المستوى القومي.

ح- البعد الخارجي: وهو ما يتعلق بنوعية العلاقات التي تربط بين الدولة والدول الأخرى، ومدى ما ينتج عنها من تقييد أو تحرير للإرادة الوطنية، ومن ثم تحديد مدى ضيق أو اتساع الحيز المتاح لاتخاذ القرارات وفق المصلحة الوطنية. وللعلاقات الخارجية للدولة وما يتصل بها من اتفاقات دولية- لاسيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي تعقد مع صندوق النقد والبنك الدوليين، واتفاقات المعونات والشراكة، وما إليها من انعكاسات مهمة على توزيع الموارد بين المواطنين والأجانب، وعلى نمط اقتسام الموارد القابلة للتوزيع بين المواطنين، وعلى نمط توزيع منافع العولمة وأضرارها بين الدول وداخل كل دولة.

ومع تعدد أبعاد التنمية، ومن ثم الاتساع في معناها، فإنه من الطبيعي أن يتسع مجال الاختيار من بين أبعاد العدالة الاجتماعية وعناصرها وإجراءاتها المتنوعة والمتعددة، وذلك وفق الاتجاهات الفكرية والسياسية، وحسب المواقع والمصالح الطبقية للأفراد والجماعات، وهو ما سيتضح عند فحص برامج القوى السياسية في مصر في القسم السابع من هذه الدراسة.

4. العدالة الاجتماعية والنمو - جدل الأولويات

قال ميردال "إن النتيجة التي توصلت إليها هي أن اللامساواة واتجاهها العام إلى التزايد يشكلان مركباً من العوائق والعقبات أمام التنمية. ولذا فهناك

حاجة ملحة لعكس هذا الاتجاه العام وتحقيق المزيد من المساواة كشرط للتعجيل بالتنمية وتسريع وتيرتها"، (ميردال، 1970). وبالرغم من أن هذا الكلام قد قيل منذ 42 سنة، إلا أنه صحيح اليوم مثلما كان صحيحاً آنذاك. ومن بعد ميردال جاء محبوب الحق و تشينري و آخرون بأسانيد قوية لتأكيد أن التعارض بين النمو والمساواة ليس ضرورياً ولا هو حتمي في كل الظروف. (الحق، 1977) و (تشينري و آخرون، 1976) وقد تكرر التأكيد على أنه "ليس ثمة ما يدعو إلى وجود تضارب بين النمو والإنصاف"، في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام 1996، وكذلك في تقرير تحديات التنمية العربية للعام 2011. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1996) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

إن فكرة التناقض بين النمو والمساواة التي جسدها كوزنتس في مقولته الشهيرة بأن توزيع الدخل لا بد وأن يتجه إلى التدهور في سياق النمو، وذلك قبل أن يبدأ في التحسن، وما يبنى عليها من استنتاج بأولوية النمو على التوزيع، وإعادة التوزيع هي فكرة مبنية على خبرة الدول الصناعية القديمة، التي ليس هناك ما يلزم باستنساخها في الدول النامية. وكما ذكر ميردال، فإن التحول إلى دولة الرعاية الاجتماعية في الدول المتقدمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد نفى هذه الفكرة، من حيث أن ما ارتبط بدولة الرعاية من إصلاحات قد وضع أساساً جيداً لما تحقق من نمو اقتصادي أسرع وأكثر انتظاماً. (ميردال، 1970)

وهناك حجج منطقية وشواهد تطبيقية كثيرة تبرهن أن التناغم بين النمو وتوزيع الدخل الأقرب للمساواة في الدول النامية ممكن، وأن التنافر بينهما ليس محتوماً. فليس صحيحاً أن اللامساواة شرط ضروري لزيادة الادخار. وكم من دخول عالية لا يدخر منها الكثير، ويجري إهدار الجزء الأكبر منها في استهلاك ترفي ومظهري، أو يجري تسريبها للخارج. واللامساواة الكبيرة في الدخول، كثيراً ما تؤدي إلى لامساواة اجتماعية أشد تصيب التنمية بأضرار عظيمة. فلا يتصور انتظام حركة التنمية وتحققها بمعدلات عالية، عندما ينتج عن الفروق الواسعة في توزيع الدخل زيادة في القلاقل الاجتماعية والنزاعات

الطائفية والجرائم وتعاطي المخدرات، وزيادة في الميل إلى التشاحن والعنف بين أفراد المجتمع. أضف إلى ذلك، أن اللامساواة الاجتماعية الناتجة عن سوء توزيع الدخول عادة ما تتسبب في فاقد إنساني كبير، جراء ما يصيب الأطراف الأضعف في المجتمع – خاصة النساء والأطفال– من أضرار. وفي هذا إضعاف لرأس المال البشري للمجتمع، لاشك في آثاره السلبية على النمو والتنمية.

وقد لوحظ أن المجتمعات التي تشيع فيها درجة أعلى من اللامساواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتقدم الثورات التي شهدتها دول عربية عدة منذ أواخر عام 2010 تذكيراً قوياً بهذه الحقيقة. كما أن الاضطرابات التي شهدتها مؤخراً بعض الدول الأوروبية، لاسيما إيطاليا واليونان، تفصح عن العلاقة القوية بين القلاقل السياسية والاجتماعية وبين ما انطوت عليه السياسات التقشفية الصارمة (التي اتبعتها حكومات هذه الدول لحل مشكلة الديون التي تفاقمت في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة) من لامساواة ومن ميل إلى تحميل الطبقات الأفقر بالعبء الأكبر لحل هذه المشكلة. وكما ذُكر من قبل فإن الأزمة العالمية كانت وثيقة الصلة بازدياد اللامساواة. وهذا ما أكده أيضاً تقرير حديث لمكتب العمل الدولي بقوله، أن الكساد العالمي المسجل خلال 2008–2009 يرجع – ضمن ما يرجع – إلى تزايد انعدام المساواة. ويلاحظ هذا التقرير أن الدول التي فيها شبكات قوية للحماية الاجتماعية هي أقل تعرضاً لتقلبات النشاط الاقتصادي من تلك التي تضعف فيها هذه الشبكات، حيث تسهم نفقات الحماية الاجتماعية في تعويض تقلبات النشاط الاقتصادي. وعموماً فإن تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤديان إلى الارتقاء بصحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم، وارتفاع قدرة أبنائهم على التعلم. وهذه النتائج عادة ما تترجم إلى ارتفاع في إنتاجية العمل ونمو أسرع للإنتاج. (مكتب العمل الدولي، 2011) و (الكواز، 2011) و (تودارو، 2000).

لقد أصبح من المؤكد أنه لا يوجد قانون حديدي يحكم العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع. وإذا ما زادت اللامساواة في بعض الدول مع ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي، فإن ذلك ليس أمراً حتمياً. إذ أن دولاً أخرى قد استطاعت في فترات معينة تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً (3% أو أكثر للنمو في متوسط دخل الفرد)، مع تحقيق خفض ملموس في الفقر واللامساواة، ومنها البرازيل وماليزيا. (أورتيز و كومِنز، 2011). فثمة اعتماد متبادل بين النمو والتوزيع، ومدار الأمر فيه هو طبيعة النمو ونوعية انحيازه الاجتماعي.

بكلمات أخرى يتوقف أثر النمو على التوزيع على نوعية الإجابة عن أسئلة مثل: كيف ينجز النمو؟ وما هي قدرته على خلق فرص العمل؟ ومن يشارك فيه؟ وفي أي القطاعات وفي أي الأقاليم يتركز؟ وما هي نوعية السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق الاجتماعي المرافقة لما يحدث من نمو؟ (العيسوي، 1982) و (جومارد وآخرون، 2012).

المطلوب إذن هو تحسين نوعية النمو بحيث يكون نمواً عمومي النفع ليس بمفعول التساقط، وإنما عن طريق التصميم والتخطيط الجيد للسياسات الإنمائية، بما يؤمن وصول ثمار النمو للقاعدة العريضة من السكان. وكما ينصح محبوب الحق، فإن نقطة الانطلاق لخطط التنمية يجب أن تتمثل في السعي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وما يرتبط بهذا الهدف الكبير من أهداف للاستهلاك والعمالة والأجور وتخفيض مستوى الفقر وتحسين توزيع الدخل، وذلك خلافاً لما جرى العمل وفقاً له من اشتقاق هذه الأهداف من أهداف الإنتاج والاستثمار. فالأهداف المرتبطة بالوفاء بالحاجات الأساسية يجب أن تتصدر المشهد التخطيطي، وعلى تخطيط الإنتاج والاستثمار أن يتبعها. وتأتي أهمية هذا المنهج من أن إعادة التوزيع بعد النمو قد لا تكون ممكنة. فليس من الممكن، كما ذكر محبوب الحق، تحويل ما ينتج من سيارات خاصة إلى أتوبيسات للنقل العام، ولا تحويل ما يبنى من مساكن فاخرة إلى مساكن شعبية. (الحق محبوب، 1977).

الخلاصة هي أنه لا مبرر لتأجيل النظر في مكافحة الفقر وتخفيض اللامساواة لحين الوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي. فهذا التأجيل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الفقر وزيادة اللامساواة غير المقبولة اجتماعياً وإطالة أمدها. كما أن تبني إجراءات للحد من الفقر واللامساواة هو أمر ممكن، وقد قامت دول نامية بتنفيذ مثل هذه الإجراءات فعلاً، وهي لم تزل عند مستوى متواضع من النمو، وكانت لها آثار طيبة على النمو الاقتصادي.

5. العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية

لقد طُرح مفهوم الاستدامة في أول الأمر من منطلق الاهتمام بالبيئة والقلق على مستقبل البشرية على كوكبنا. وكان من أهم بواعث القلق ما لوحظ من تكالب على النمو الاقتصادي، وما ترتب عليه من استهلاك ضخم لمختلف الموارد الطبيعية، لاسيما تلك الموارد غير القابلة للتجدد كمصادر الطاقة الأحفورية، وما نجم عن هذا الاستهلاك من معدلات عالية للتلوث، أضرت بصحة البشر والتربة والماء والهواء. وهو ما طرح قضية العدالة في توزيع الموارد وتوزيع الكلفة البيئية لاستخدامها عبر الأجيال. ومن أبرز الأعمال التي نبهت إلى هذه الأخطار البيئية تقرير نادي روما. (ميدوز وآخرون، 1972).

وبالرغم من أن أول تعريف لاستدامة التنمية، وهو التعريف الذي تضمنه تقرير برونتلاند في عام 1987، قد طغى عليه الهم البيئي، حيث عرفت التنمية المستدامة، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الراهنة، دون الجور على قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، إلا أن الأبعاد الأخرى للاستدامة لم تغب عن نظر واضعي ذلك التقرير. فالتعريف الموجز للتنمية المستدامة ذاته قد تضمن مفهوماً وثيق الصلة بالعدالة الاجتماعية، وهو "مفهوم الحاجات الإنسانية". واعتبر التقرير أن إشباع الحاجات الإنسانية هو الهدف الأكبر للتنمية، الذي يتعين السعي لتحقيقه، على أن تراعى في الوقت نفسه القيود التي تفرضها أوضاع التقانة والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية

احتياجات الحاضر والمستقبل. كما كانت قضايا الفقر واللامساواة الاجتماعية ماثلة أمام أعين مؤلفي التقرير. فقد ذكروا "أن عالماً يشيع فيه الفقر ويغيب فيه الإنصاف هو عالم معرض لكوارث إيكولوجية وغيرها من الكوارث"، ذلك باعتبار أن الفقر، شأنه شأن الغنى، يمكن أن يلوث الموارد الطبيعية ويستنزفها على نطاق واسع. كما لم يَفُتهم أن "الكثير من مشكلات استنزاف الموارد والضغوط على البيئة تنشأ من الفوارق الواسعة في القوة الاقتصادية والسياسية". ومن هنا جاء تشديد التقرير على أهمية المشاركة الفعالة للناس في اتخاذ القرارات. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فقد حدد التقرير سبعة متطلبات لتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

(1) نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات.
(2) نظام اقتصادي قادر على توليد فوائض ومعرفة تقنية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مستدام.
(3) نظام اجتماعي يوفر حلولاً للصراعات الناشئة عن اختلالات التنمية.
(4) نظام إنتاج يلتزم بالحفاظ على القاعدة الإيكولوجية للتنمية.
(5) نظام تقني قادر على البحث باستمرار عن حلول جديدة.
(6) نظام إداري يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.
(7) نظام دولي داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة.[8]

وقد ازداد المفهوم الموسع للتنمية المستدامة تبلوراً، وأحكمت صلاته بقضايا البيئة والفقر واللامساواة وإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيع الثروة والسلطة وقضايا الحوكمة، وقضايا الاعتماد على الذات والعولمة واللامساواة في توزيع مغانمها ومغارمها بين دول العالم، وذلك في عدد كبيرٍ من التقارير والدراسات التي تتابعت منذ صدور تقرير برونتلاند. واتصالاً بعدم قصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي، يقول التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام

2011: "إن قضية الاستدامة ليست مجرد قضية بيئية"، بل "إنها أساساً قضية متعلقة بكيف نختار أن نعيش حياتنا مع إدراك أن كل شيء له عواقب على كل السبعة مليار إنسان الذين يعيشون الآن على الأرض، وكذلك على مليارات البشر التي ستأتي في المستقبل". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2011).

وانطلاقاً من المفهوم الشامل والواسع لرأس المال كمدخل لتناول قضية الاستدامة، واعتماد تقسيم خماسي لرأس المال، فقد تم التوصل إلى مفهوم لاستدامة التنمية ذو خمسة أبعاد، في ما يلي بيانها:[9] (العيسوي، 2011).

- البعد الاقتصادي للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال المصنوع، أي رأس المال المنتج بواسطة الإنسان. وهو يدور حول أولوية تعظيم دور المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي، وحول الانطلاق من مبدأ "الاقتصاد الدوار" الذي يركز على الإصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، وحول عدم التوسع في الاقتراض من الداخل أو الخارج لما يلقيه من أعباء على أجيال المستقبل.
- البعد البيئي للاستدامة، ويتصل هذا البعد برأس المال الطبيعي الذي يشتمل على البيئة والموارد الطبيعية. وهو يدور حول حماية البيئة وترشيد استخدام مواردها الطبيعية، لاسيما غير المتجدد منها، وذلك من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في نصيب عادل من هذه الموارد.
- البعد البشري للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال البشري، شاملاً القدرات والطاقات البشرية وما يتصل بها من أمور كالتعليم والتدريب والبحث والتطوير والثقافة. وهو ما يدور حول العناية بالإنسان وتنمية قدراته وتلبية احتياجاته الأساسية، مما يزيد من إسهامه في التنمية، فضلاً على إطلاق طاقاته وتحقيق ذاته.
- البعد الاجتماعي للاستدامة، ويتصل هذا البعد برأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشبكات التي تنشأ بين الناس ومدى شيوع الثقة في ما بينهم، وما يتفرع عن ذلك من قضايا التمييز والإقصاء والتهميش

وما إليها. وهو يدور حول تهيئة مناخ اجتماعي صديق للتنمية من حيث تأكيده على العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعلى المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص مع التمكين، ومن حيث توفيره للمقومات الأخرى للاندماج والتماسك الاجتماعي.

- البعد السياسي والمؤسسي للاستدامة، وهذا هو البعد المتصل برأس المال السياسي والمؤسسي، شاملاً الأمور المتعلقة بشئون الإدارة العامة والنظام السياسي وما يتفرع عنها من قضايا خاصة بالمشاركة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. وهو يدور حول إقامة نظام للحكم الرشيد يحترم حقوق الإنسان وحرياته، ويستجيب لاحتياجات الناس، وينشئ من المؤسسات ما هو كفيل باشتراك المواطنين بصورة فعالة في التخطيط واتخاذ القرارات.

ولكن معالجة استدامة التنمية لا تكتمل، إلا إذا أُضيف لهذه الأبعاد الخمسة بعداً سادساً، وهو البعد الخارجي أو العالمي للاستدامة. ويرجع ذلك إلى أن القضايا المتعلقة بالبيئة، وإن كانت لها أبعاد محلية، إلا أنها قضايا عالمية بامتياز، سواء من حيث منشأ المشكلات البيئية أم من حيث سبل معالجتها. وفضلاً على ذلك، فإنه في زمن العولمة، زاد تأثير المتغيرات الدولية في سياسات الدول، من خلال نظام تقسيم العمل الدولي، الذي تتحكم في تشكيله دول المركز في النظام الرأسمالي العالمي، من خلال الاتفاقات الدولية المنظمة للتجارة وحقوق الملكية الفكرية، ومن خلال نظام النقد الدولي وغير ذلك، وصار التقدم على طريق التنمية المستدامة مشروطاً بتوفير بيئة خارجية مواتية لهذا النوع من التنمية.

ويجدر الانتباه إلى أنه عندما نضيف صفة الاستدامة بالتعريف الواسع إلى النمو الاقتصادي، ونتحدث عن النمو المستدام، فإننا نكون قد أضفنا إلى النمو الاقتصادي من الأبعاد غير الاقتصادية ما يجعل النمو المستدام مرادفاً للتنمية المستدامة. إذ أن إضافة صفة الاستدامة إلى النمو تعني، أن هذا النمو أصبح مشروطاً أو مقروناً بالعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية والتماسك

الاجتماعي، وبناء وتعزيز القدرات الإنسانية، ومن ثم الحفاظ على رأس مال المجتمع بأوسع معانيه. (المصدر السابق) و (مركز الفقر الدولي للنمو الشامل، 2011).[10] ولذا لم يكن من الغريب أنه مع اتساع مفهوم الاستدامة وتعدد أبعادها، فقد أصبح من المعتاد الحديث عن التنمية البشرية المستدامة.

التناظر بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد استدامة التنمية

أبعاد العدالة الاجتماعية	أبعاد استدامة التنمية
1- البعد الاقتصادي	1- البعد الاقتصادي
2- البعد الجيلي	2- البعد البيئي
3- البعد البشري	3- البعد البشري
4- البعد الطبقي	4- البعد الاجتماعي
5- البعد الاقليمي	
6- البعد الاجتماعي والثقافي	
7- البعد السياسي والمؤسسي	5- البعد السياسي والمؤسسي
8- البعد الخارجي	6- البعد الخارجي

مما تقدم، يظهر الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية. فالبدء بالعدالة ينتهي إلى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي إلى العدالة كشرط ضروري للاستدامة. والحق أن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية هما وجهان لعملة واحدة. إذ أن كلاً منهما معني بالإنصاف في توزيع الحقوق والفرص والمزايا والأعباء بين الناس في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المقبل. وهذا ما تؤكده اللوحة المعروضة أعلاه، التي تظهر التناظر أو التطابق بين أبعاد العدالة الاجتماعية التي عُرضت في القسم الثالث وأبعاد استدامة التنمية التي عُرضت في القسم الحالي.

غير مجد إذن أي حديث عن تنمية مستدامة لا تحتل فيها العدالة الاجتماعية مساحة معتبرة، مثلما أنه غير مجد أي حديث عن عدالة اجتماعية يختزلها في إجراء أو أكثر منعزل عن المجرى العام للتنمية، ولا يبرز ما بينها وبين قضية التنمية المستدامة من روابط عضوية قوية.

6. مفهوم التنمية المحقق للعدالة والاستدامة

ولكن ما هو مفهوم التنمية الذي يفي بهدفي الاستدامة والعدالة الاجتماعية، ويؤمن فرص تفعيل ما يرتبط بهذين الهدفين من مبادئ؟ ومن أبرز هذه المبادئ، مبادئ حقوق الإنسان وما يتفرع عنها أو يرتبط بتحقيقها من مبادئ مثل:

- مبدأ إشباع الحاجات الإنسانية.
- مبدأ الاعتماد على الذات واستقلالية التنمية.
- مبدأ الحرية والمشاركة الديمقراطية.
- مبدأ العمد أو التغيير الإرادي، بمعنى أن هدفي العدالة والاستدامة لا يتحققان بشكل تلقائي، وإنما يتطلب تحقيقهما تجاوز آليات السوق بتدخلات صريحة ومخططة من جانب الدولة.

في تقدير الباحث أن مفهوم التنمية المتوافق مع هدفي العدالة الاجتماعية والاستدامة يجب أن يبنى على الركائز الأربع التالية:

الركيزة الأولى هي استقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قطرياً وجماعياً. فعلى النطاق القطري، يجب الاعتماد على القدرات المادية والبشرية إلى أقصى حد. ولا يعني الاعتماد القطري على الذات أنه مرادف للانغلاق ولا هو صنو للاكتفاء الذاتي، وإنما يعني توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام

الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية [11].

يُقصد بالاعتماد الجماعي على الذات تكثيف التعاون بين الدولة ونظيراتها من الدول النامية، ابتداءً بدول الجوار ودول المحيط الإقليمي، بما في ذلك التعاون الإنتاجي من خلال مشروعات تنموية مشتركة، وهو ما يجب أن تكون له الأولوية، والتعاون التجاري، والتصدي المشترك للقضايا الدولية وبلورة مواقف موحدة أو متقاربة للدول النامية، كأساس لتعزيز قدرتها التفاوضية والحفاظ على حقوقها في المحافل الدولية بوجه عام، وفي مواجهة الدول المتقدمة بوجه خاص.

الركيزة الثانية هي الدولة التنموية، وهي وثيقة الصلة بمبدأ العمد أو التغيير الإرادي، ومبدأ تلبية الحاجات الإنسانية. فكما أثبتت تجارب دول شتى، وبخاصة دول شرق آسيا، فإنه لا يمكن الركون إلى قوى السوق لتحقيق نمو زراعي وصناعي جاد، ومن باب أولي، لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة تفي بالحاجات الإنسانية للمواطنين. ولا مناص من اضطلاع الدولة بقيادة التنمية من خلال تخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي، وليس فقط من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والمرافق الخدمية، وذلك بما يعوض النقص في القطاع الخاص سواء من حيث القدرات أو من حيث سلامة التوجهات التنموية، وهذه هي الدولة التنموية التي وإن كانت تفترض توسيع قاعدة الملكية العامة وتفعيل مبادئ التخطيط الجاد، إلا أنها لا تستوجب إقصاء القطاع الخاص ولا تدعو إلى استبعاد دور السوق في الحياة الاقتصادية. [12]

فدور كل من القطاع الخاص والسوق مطلوب، شريطة ممارسة هذا الدور في إطار التوجهات العامة للتنمية، التي تضعها الدولة التنموية وفق المصلحة الوطنية، والتي تترجمها الخطة القومية الشاملة للتنمية إلى برامج ومشروعات، وتحدد ما يلزم من سياسات لحسن تنفيذها. فكما يقول أمارتيا سن: "إن

مجمل إنجازات السوق مشروطة في أعماقها بالتدابير والترتيبات السياسية والاجتماعية" القائمة في البيئة المحيطة بالسوق. وكما هو معروف فإن هذه التدابير والترتيبات يشوبها الكثير من النقص والعوار في الدول النامية. وهو ما يجعل الركون إلى الأسواق والقطاع الخاص في غيبة التدابير والمؤسسات المناسبة التي تتخذها الدولة التنموية أمراً محفوفاً بالمخاطر ويهدد التنمية بفشل ذريع. ولذا فقد أضاف سن أنه "حتى عندما تتوافر لآلية السوق الفعالية والكفاءة، فإن هذا لا يضمن "المساواة في التوزيع". وتبدو المشكلة ضخمة على وجه الدقة والتحديد في سياق عدم المساواة في الحريات الموضوعية.... ومن ثم، فإنه يتعين استكمال قدرات السوق بعيدة المدى بابتكار فرص اجتماعية أساسية من أجل المساواة الاجتماعية (من خلال التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي) والعدالة". (سن، 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن من يتشبثون بآلية السوق ويثقون في قدرتها على التنظيم الجيد للحياة الاقتصادية والإنجاز السريع للتنمية إنما يتجاهلون ما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية من جهود لتطوير علم الاقتصاد. فقد أطاحت هذه الجهود بالكثير من المسلمات والفروض المجافية للواقع، التي استند إليها الفكر "الاقتصادي السائد"، التي قامت عليها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وقدمت بدائل أقرب منها إلى الواقع. ومن هنا ظهرت نظريات الاختلال في مقابل نظريات التوازن، وظهرت النماذج الديناميكية المركبة القائمة على نظريات النظم المركبة أو المعقدة، مقابل النماذج الميكانيكية البسيطة. كما ظهرت مقاربات جديدة لفهم السلوك الاقتصادي، كالمقاربة الاجتماعية، والمقاربة الأخلاقية، والمقاربة الفيزيائية، والمقاربة السلوكية، والمقاربة العصبية، ومقاربة المعرفة الناقصة.[13] (العيسوي، 2011).

الركيزة الثالثة هي الديمقراطية التشاركية، وهي تشتمل على الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، ولكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مستلهمة من فكرة الديمقراطية المباشرة. ومن هذه الصور مشاركة المواطنين في إدارة أو في مراقبة

أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع والشركات بما في ذلك الشركات الخاصة الكبيرة [14]، ومشاركة المشتركين في نظم التأمينات والمعاشات في إدارة أموالها. أضف إلى ذلك قيام حُكم محلي على أساس انتخابات حرة ونزيهة للمجالس المحلية، ولمن يتولون الوظائف العامة الرئيسية من عمدة القرية إلى محافظ الإقليم.

وكما سبق ذكره، فإنه من الضروري توجيه عناية خاصة لضمان تمثيل الشباب في قنوات صنع القرارات واتخاذها. فالشباب – طبقاً لقول مأثور– هم نصف الحاضر وكل المستقبل. ولما كان للتنمية بوجه عام، وللاستدامة بوجه خاص، بعد زمني طويل، ولما كان ما يُتخذ بشأنهما من قرارات اليوم يؤثر على المسارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لزمن طويل قادم، فإن مشاركة الشباب في عملية صنع القرارات التنموية تكتسب أهمية كبرى، لأنها بمثابة صمام أمان ضد توريط أجيال المستقبل في مشكلات لم تشارك في صنعها. ولكن أمر المشاركة من جانب الشباب أو غيرهم لن يستقيم وينتج آثاراً طيبة على التنمية إلا بتوافر شرط أساسي، هو عدالة توزيع الدخل والثروة. وهو ما يؤدي إلى الركيزة الرابعة.

الركيزة الرابعة هي إعادة توزيع الدخل والثروة، هذا المطلب لا يصدر عن الرغبة المشروعة في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي رفع إنتاجية الفقراء وزيادة إسهام الطبقات الشعبية في النمو الاقتصادي عندما يشعرون أنهم يجنون جانباً من ثمارها فحسب. بل إنه يصدر أيضاً من أجل توفير ديمقراطية تشاركية فعالة تعمل لصالح الطبقات الشعبية. إذ أنه عند اتساع الفروق في توزيع الدخل والثروة، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الأغنياء للجمع بين الثروة والسلطة، ومن ثم لاختطاف الديمقراطية وتسخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة. وكما سبق ذكره، فإن إعادة التوزيع ليست عملية تجري مرة واحدة وينتهي الأمر. بل إنها يجب أن تكون عملية مستمرة من خلال نظم الضرائب والتحويلات الاجتماعية، ومن خلال مراجعة تشريعات الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، ومن خلال إعادة توزيع الملكية، وكذلك من خلال تغيير النظم والتشريعات والقواعد الحاكمة

لتوزيع وإعادة توزيع الدخل ولملكية الأصول الإنتاجية، ذلك طالما استمرت التفاوتات غير المقبولة اجتماعياً في الدخل والثروة، أو اتجهت للتزايد.

ولا شك في أن ارتفاع مستوى اللامساواة في توزيع الدخل والثروة في الدول الرأسمالية، واجتماع الثروة والسلطة بيد نخبة صغيرة من الأغنياء فيها، هو ما يجعل عدداً غير قليل من المراقبين يتهمون الديمقراطية في تلك الدول بأنها ديمقراطية كسيحة أو زائفة، يدعي فيها النواب المنتخبون أنهم جاءوا بإرادة شعبية حرة، بينما تتحول المجالس النيابية إلى مجالس يدير فيها الأغنياء شئون تلك الدول لمصلحتهم. ومما يؤيد هذا الانتقاد للديمقراطية في غياب العدالة هو ما لوحظ في السنتين الأخيرتين في عدد من الدول الأوربية التي تعاني أزمات ديون. فقد شهدت هذه الدول احتجاجات واسعة النطاق من جانب الطبقات الشعبية والوسطي. وأصبحت هذه الاحتجاجات توجه إلى برلمانات هذه الدول –وليس فقط إلى حكوماتها– التي أقرت برامج تقشفية تقلص المزايا الاجتماعية لهذه الطبقات، وتلقي بأعباء ثقيلة على كاهلها، وتجعل "دولة الرعاية الاجتماعية" و "اقتصاد السوق الاجتماعي" في خبر كان.

إن التنمية التي تقوم على هذه الركائز هي ما يطلق عليها التنمية المستقلة. وهي التنمية الشاملة الكفيلة بتحقيق العدالة والاستدامة، ذلك على ما سبق بيانه، وعلى ما أكدته دراسة معهد التخطيط القومي السابق الإشارة إليها. ففي سياق البحث في تجديد نمط التنمية في مصر بما يحقق النمو السريع والمستدام، مع التعامل مع الاستدامة بمعناها الواسع، نظر فريق البحث في ثلاثة سيناريوهات تنموية. وهي السيناريو المرجعي، الذي يتضمن استمرار العمل وفق توجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والسيناريو الإصلاحي، الذي لا يغير جوهرياً من التوجهات الليبرالية وإن أدخل بعض الإصلاحات للتلطيف من آثارها السلبية، وسيناريو التجديد، المرادف لسيناريو التنمية المستقلة. وقيم الفريق قدرة كل سيناريو على الوفاء بمتطلبات الاستدامة التي اشتملت على 110 متطلبا موزعة على سبع مجموعات. وكانت النتيجة أن السيناريو المرجعي لم يف سوى

بنسبة ضئيلة من المتطلبات، وأن السيناريو الإصلاحي قد استوفى نسبة أكبر من المتطلبات. ولكن القدرة على الوفاء الكامل بمتطلبات النمو السريع والمستدام كانت من نصيب سيناريو التجديد/ التنمية المستقلة.[15] (العيسوي، 2011).

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستقلة، وإن كانت تقدم نموذجاً للتنمية يمكن تبنيه من جانب قوى سياسية ليست بالضرورة ذات توجه اشتراكي، إلا أنها يمكن أن تشكل في نظر بعض أنصارها- وكاتب هذه السطور من بينهم- طريقاً للانتقال في المدى الطويل إلى مجتمع اشتراكي تنتفي فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن ثم تتسع فيه آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية اتساعاً شديداً، وذلك إذا توافرت شروط معينة لا مجال لبيانها هنا. (عبدالله، 1987) و (عبدالله، 1992).

إن تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكن اختزاله في عدد من الإجراءات التي تتخذ في وقت ما ويُبتهج بظهور آثارها الإيجابية، وينتهي الأمر عند هذا الحد. إذ يجب النظر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أنه عملية مستمرة، وذلك اتصالاً باستمرارية عملية التنمية. ويتوقف النجاح في مسعى العدالة الاجتماعية على أمرين:

- جدية سياسات التنمية وحرصها على مراعاة متطلبات الشمول، وعلى عدم انحراف مسارها عن المسار المحقق لمتطلبات الاستدامة والاستقلال.
- التجديد المستمر للإجراءات الرامية لتصحيح الانحرافات عن المسار السوي للعدالة الاجتماعية جراء ما قد يحدث من تركز للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو هيمنة سياسية من جانب قوى داخلية أو خارجية.

وفي ما يتعلق بإجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية، يُقدم في ما يلي أمثلة للإجراءات المطلوبة في الحالة المصرية. وسوف يُنظر في القسم التالي من الدراسة في احتمالات وضع هذه القائمة موضع التنفيذ في مصر ما بعد

ثورة يناير 2011. والنقطة الأساسية هنا هي، أن تَرتكِز الإجراءات المقترحة على إطار عام تنموي حاضن جوهره الإقلاع عن نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، وتبني النهج الذي يتفق مع متطلبات تحقيق تنمية شاملة عادلة ومستدامة، وهو نهج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات الذي تم تبيان ركائزه الأساسية في ما سبق.

ومن أهم أمثلة الإجراءات التي يحتضنها في ظل هذا الإطار العام التنموي ما يلي: تجديد جهاز التخطيط من حيث القدرات البشرية والمادية والمعلوماتية، والمعالجة التكاملية لأربع من قضايا الأجور، والأسعار، والدعم والحماية الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، وإعادة توزيع الملكية، وتطوير السياسة التعليمية في اتجاه النهوض بالتعليم كماً وكيفاً، وتعميم خدمات الرعاية الصحية، وتوجيه رعاية أكبر لصغار المنتجين في مجالات الزراعة والصيد والحرف، وتوجيه عناية خاصة لمشكلات الفئات الأضعف في المجتمع، خاصةً فئات المهمشين وسكان العشوائيات وذوي الإعاقات، والعمل على دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل من لا دخل له أو معاش منهم، وحماية المكتسبات التي تحققت للمرأة في العهود السابقة، وتوفير الحماية الكافية لحقوق المستهلكين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحريات.

7. آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر بعد الثورة

إذا كان تحقيق العدالة الاجتماعية مرهوناً بتوفير نمط جديد للتنمية يتصف بالشمول، وينطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة للاستدامة، فإن السؤال عن قدرة الثورة المصرية على تحقيق العدالة والتنمية يؤول في الواقع إلى سؤال عن قدرة الثورة المصرية على إحداث هذا النمط الجديد للتنمية. وتستدعي الإجابة عن هذا السؤال التوقف أولاً عند خصائص المرحلة المنقضية من عمر الثورة، التي درج على تسميتها بالمرحلة الانتقالية، ثم النظر في طبيعة الميزان الجديد للقوى السياسية الذي ظهر في أعقاب الثورة، والنظر كذلك

في المضمون الاقتصادي والاجتماعي لبرامج الأحزاب، التي أصبح لها تمثيل بدرجة أو بأخرى في برلمان ما بعد الثورة، وذلك من أجل التعرف على الملامح المتوقعة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي – الاجتماعي المرتقب. وبعد ذلك سيكون من اليسير استشراف التحولات المحتملة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي مستقبل التنمية بوجه عام، على المديين القريب والبعيد.

1.7 إنجازات وإخفاقات المرحلة الانتقالية

يشير تطور الأوضاع بعد مرور عام وبضعة شهور على قيام ثورة 25 يناير، إلى أن مصر قد سارت في طريق وعر وهي تسعى للانتقال من نظام مبارك إلى نظام جديد، يلبي أهداف هذه الثورة: عيش– حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية. فعلى هذا الطريق اختلطت الإنجازات بغير قليل من الإخفاقات.

من أبرز الإنجازات سقوط مبارك وعدد من كبار أعوانه، وانتقالهم من سُكنى القصور إلى سكنى السجون، وخضوعهم للمحاكمات الجنائية عن بعض ما ارتكبوه من جرائم في حق مصر وشعبها. ومنها اختفاء برلمان مبارك المزور، والإجهاز على عدد من الأدوات التي كان يعتمد عليها في بسط نفوذه، لاسيما الحزب الوطني والمجالس المحلية. ولا يقل في الأهمية عن تلك الأمور تلاشي الخوف من نفوس المصريين، وانتزاعهم لعدد من الحريات المهمة وممارستهم لألوان شتى من الاحتجاجات والضغوط على حكام المرحلة الانتقالية. وهو ما أسفر عن استجابات جزئية ومتأخرة في كثير من الأحيان لبعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، منها على سبيل الذكر، وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور في الجهاز الحكومي والبنوك والشركات العامة، وتثبيت بعض فئات العمالة المؤقتة، وزيادة أجور ومزايا بعض فئات العمال والموظفين، ورفع المعاشات.[16] للإطلاع على عرض تفصيلي للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للثورة. يضاف إلى هذه الإنجازات مشاركة المصريين في أول انتخابات برلمانية تتسم بدرجة عالية نسبياً من الحرية والنزاهة. ولم

يكن تحقيق هذه الإنجازات بالأمر اليسير، فقد جاءت في معظم الأحوال نتيجة الكثير من المبادرات الشعبية والتظاهرات الحاشدة والاعتصامات للضغط على المجلس العسكري الحاكم. وقد شهد عدد غير قليل من هذه التحركات الشعبية صدامات عنيفة مع الشرطة المدنية والعسكرية، قتل وجرح خلالها مئات المواطنين.

أما الإخفاقات، فهي كثيرة، منها استطالة أمد المرحلة الانتقالية واتسامها بقدر متزايد من التوتر والاحتقان، بسبب الفقدان المتزايد لثقة الشعب في المجلس العسكري، الذي تولي إدارة شئون البلاد بعد إزاحة مبارك، ومنها أيضاً، العجز عن شق مسار سلس لتسليم الحكم من العسكريين إلى سلطات مدنية منتخبة، وينكب الطريق نحو هذا الهدف بإصرار السلطة العسكرية الحاكمة على إجراء الانتخابات البرلمانية (بما في ذلك انتخاب مجلس شورى لا قيمة له، إذ لم يشارك في انتخاباته سوى 7 % فقط من الناخبين المسجلين)، وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل وضع دستور جديد للبلاد يحدد سلطات الرئيس الجديد (بالرغم مما شاب القواعد الحاكمة لهذه الانتخابات من عوار قانوني بسبب تحصين قرارات اللجنة المشرفة عليها ضد الطعن عليها أمام القضاء). كما اعترضت عملية إعداد الدستور الجديد عراقيل شتى بسبب الغموض الذي أحاط بأسلوب تشكيل الجمعية التأسيسية، وما خلفه من صراعات بين القوى السياسية وفئات الشعب، التي أرادت أن يكون لها تمثيل يعتد به في تلك الجمعية، ذلك جراء سعي الأغلبية البرلمانية الإسلامية للاستئثار بالنسبة الكبرى من عضوية الجمعية التأسيسية.

ومن الإخفاقات أيضاً، العجز عن تطهير أجهزة الدولة من أعوان النظام السابق وأذنابه، وبخاصة أجهزة الأمن والإعلام والقضاء. ومنها غياب المحاكمات السياسية لرأس النظام السابق وبطانته وأعوانه، الذين أفسدوا الحياة السياسية وأهدروا الكثير من ثروات البلاد، وساعدوا على انتشار الفساد في كل مناحي الحياة. ومنها غياب المحاكمات الجنائية عما ارتكبته أجهزة مبارك

الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان، والعزوف عن تبني مفهوم العدالة الانتقالية وتفعيله. ومنها العجز عن إحداث تغيرات أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى احتدام المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت متأزمة أصلاً في عهد مبارك.

وليس من الصعب التعرف على أسباب وعورة المسار الذي سلكته مصر منذ قيام ثورتها، فبعض هذه الأسباب يتعلق بالطبيعة الخاصة لهذه الثورة، كونها ثورة شعبية بلا قيادة مركزية ذات برنامج محدد وموحد. فبالرغم من عبقرية الشعارات التي رفعها الثوار ("عيش – حرية – كرامة إنسانية" – "تغيير – حرية – عدالة اجتماعية" – " الشعب يريد إسقاط النظام")، إلا أن ثمة اختلافات في رؤية القوى السياسية المختلفة للترجمة المناسبة لهذه الشعارات، وثمة تباينات بشأن المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تغيير النظام وبشأن السياسات المناسبة لإنجاز التغيرات المنشودة. ومما زاد الأمور تعقيداً أن المجلس العسكري الذي كان من المفترض أن يقوم بدور الوكيل عن الثوار، سرعان ما تحول إلى "وصي" أو "قيم" له رؤيته الخاصة، التي يسعى لفرضها بشأن التغيير، وهي رؤية محافظة بالضرورة بحكم أن هذا المجلس كان ركناً أساسياً من أركان نظام مبارك، وأنه لم يزل يشكل امتداداً طبيعياً لذلك النظام. ومن هنا كان تكرر الصدام بين القوى الثورية والمجلس العسكري، وتكرر اتهامه من جانب هذه القوى بأنه جزء من الثورة المضادة، إن لم يكن هو قائدها الفعلي.

ومن الأسباب الأخرى لوعورة مسار الثورة، تفجر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال عهد مبارك، وتطلع الكثير من فئات الشعب التي حرمت طويلاً من حقها في العيش الكريم إلى تحسين سريع لأوضاعها، لاسيما أن مناخ الحرية الذي أتت به الثورة قد شجع على تزايد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية وجعل البلاد تشهد مرحلة جديدة من الصراع الطبقي. وفي سياق هذا الصراع، صار مطلب العدالة الاجتماعية يفرض نفسه على أجندة العمل الوطني بقوة متزايدة.

وثمة سبب آخر لوعورة طريق الثورة، ألا وهو تلك التغيرات في تضاريس الحياة السياسية والاجتماعية المصرية التي تبلورت في عهد مبارك كرد فعل على سوءات نظامه. ويُخص بالذكر هنا تجريف المجال السياسي بهيمنة الحزب الوطني على المشهد السياسي وتهيش قوى المعارضة، مما جعل الكثيرين يلوذون بالدين كبديل للسياسة. ومن هنا جاء البروز المتزايد للقوى الإسلامية ممثلة في جماعة الإخوان، وبدرجة أقل الجماعات السلفية، وقد أدى بروز هذه القوى إلى تعقيد إضافي في المشهد السياسي الجديد، متمثلاً في اختلاط الاستقطاب السياسي باستقطاب آخر ديني- علماني/ مدني. وهو ما تجلى في الجدل الذي احتدم حول هوية الدولة ومرجعيتها في الدستور المرتقب، الذي استنزف الكثير من الوقت والطاقة.

وأخيراً يتوجب عدم نسيان أن مصر لا تعيش في فراغ جغرافي أو سياسي، فهي جزء من أمة عربية، بل هي قلب الأمة العربية، التي باتت تعاني من التفكك والانقسام وفقدان وحدة الهدف ووحدة الصف معاً. وقد ولد هذا الوضع عراقيل إضافية أمام الثورة المصرية.

2.7 الميزان الجديد للقوى السياسية

وإذا ما كانت الثورة قد فتحت المجال السياسي بفضل ما انتزعه الشعب من حريات، فإنها فتحته على هذا المشهد الذي حظيت فيه القوى الإسلامية بمساحة ضخمة من الساحة السياسية، الذي علا فيه صوت الداعية على صوت السياسي، ذلك بدعوى صيانة الهوية الإسلامية وتعزيزها، وبرز فيه الخطاب الديني المحافظ، الذي يوظف في التنفير من القوى الليبرالية والقوى اليسارية والتقدمية. وهو ما ضاعف من العوامل المناوئة لهذه القوى، سواء في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس من عام 2011، أم في الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012. ولم تسمح الظروف التي نشأت بعد الثورة لتلك القطاعات من القوى الليبرالية والقوى اليسارية التي

شاركت في الثورة والتي سعت إلى الاحتشاد والتجمع في أحزاب جديدة باحتلال مساحة واسعة في الساحة السياسية، ولم تسمح لها بالتالي بالفوز بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب. فقد طالت الفترة اللازمة لتأسيس هذه الأحزاب بالنظر إلى الشروط المتشددة التي أتى بها قانون الأحزاب الجديد، وتشتت جهود الأحزاب الناشئة بين الاشتراك في النضال السياسي من أجل استكمال تحقيق أهداف الثورة، وبين المهام اللازمة للبناء الحزبي والتواصل مع القواعد الشعبية في أرجاء البلاد. كما لم تسمح الإمكانيات المالية الضعيفة للأحزاب اليسارية الجديدة بالقيام بما تستلزمه الحملات الانتخابية من دعاية ومؤتمرات جماهيرية وما إلى ذلك.

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تفوز القوى الإسلامية بنسبة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات التي شارك فيها نحو 63% من الناخبين. ولكن الأمر المفاجئ حقاً، هو وصول هذه النسبة إلى 72 % (47 % إخوان + 25 % سلفيون)، مع فوز عدد قليل من الشخصيات المعروفة من شباب الثوار وشيوخهم الذين ترشحوا في الانتخابات، سواء كأفراد أو ضمن القوائم الانتخابية، بمن في ذلك من كانت لهم أدوار مرموقة في معارضة حكم مبارك. وهو ما يكشف عن وجود فجوة بين قيادات الثورة من التيارين الليبرالي واليساري، من جهة، وبين المجتمع، من جهة أخرى.

ونظراً للظروف التاريخية التي سبق إيضاحها، وفي إطار المستجدات التي ظهرت بعد قيام الثورة، وما صاحبها من منافسة غير متكافئة بين القوى الإسلامية والقوى المدنية، لم يكن غريباً إذن أن تكون الغلبة في الانتخابات للقوى الإسلامية. وعلى ذلك فإن مسار الثورة سوف يتحدد على المدى القصير وربما المدى المتوسط أيضاً، بميزان القوى الجديد الذي يتجلى في التركيبة السياسية لبرلمان ما بعد الثورة، حيث تستأثر فيه القوى الإسلامية – لاسيما حزبي الحرية والعدالة الإخواني والنور السلفي– بأغلبية مريحة قد توفر لها فرصة جيدة للتأثير في صياغة دستور ما بعد الثورة وفي التشريعات

والسياسات، التي ستتخذ خلال فترة يتوقف طولها على أمرين. أولهما طبيعة الدستور الذي ستعمل القوى الإسلامية على إنتاجه، وطبيعة ما تتبناه هذه القوى من تشريعات- خاصة في مجال الحريات الشخصية- ومن سياسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وثانيهما مواقف القوى المدنية -أي الأقلية الليبرالية واليسارية- في البرلمان وفي الشارع السياسي، وقدرتها على التصدي للاتجاهات المحافظة للقوى الإسلامية.

ولتبين هذين الأمرين، فإنه يتوجب قراءة برامج الأحزاب الرئيسية الممثلة في البرلمان الجديد قراءة دقيقة. وفضلاً على ذلك، فإن استكشاف المواقف المحتملة للقوى الإسلامية يستوجب أيضاً متابعة تصريحات أبرز قياداتها والممارسات العملية الظاهرة لأتباعهم. كما أنه يتوجب أيضاً عدم الإغفال في استشراف المستقبل طبيعة البيئة الإقليمية والبيئة الدولية المحيطة بمصر، وما تفرزه من ضغوط على صناع السياسات في مصر، وما تقدمه من دعم لهذا الطرف أو ذاك من أطراف العملية السياسية. ويجب كذلك الأخذ في الحسبان أن طبيعة الثورة المصرية والظروف المحيطة بها تجعل من الصعب تحقيق أهدافها بضربة واحدة قاضية في جولة واحدة، ويرجح أن تتحقق هذه الأهداف عبر جولات متعددة، قد تنهزم فيها قوى الثورة تارة، وتنتصر تارة أخرى. وقد كان هذا هو حال ثورات أخرى كثيرة في التاريخ القديم والتاريخ الحديث. فبالرغم من قيادة الشيوعيين ذوي العقيدة الواضحة المعالم للثورة الروسية، فقد انقضت سنوات طبقت فيها سياسات اعتبرها البعض سياسات محافظة وبعيدة عن التوجه الاشتراكي، مثل السياسة التي طبقها لينين وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك قبل أن تشق الثورة مسارها الاشتراكي. وفي مصر، وبالرغم من وجود قيادة موحدة لثورة يوليو، وبالرغم من امتلاك الثورة للمبادئ الستة، إلا أنه قد انقضت سنوات بعد قيام الثورة تدرجت فيها السياسات حتى وصلت إلى ما أطلق عليه مرحلة التحول الاشتراكي.

3.7 ملامح النظام السياسي المتوقع

من المرجح على المدى القريب، وربما على المدى المتوسط أيضاً، أن يكون النظام السياسي الذي سينتجه البرلمان الجديد نظاماً سياسياً ينحو إلى الديمقراطية، ولكن ديمقراطيته لن تكون على النمط الذي تدعو إليه القوى المدنية الليبرالية واليسارية، بل إنها ستكون ديمقراطية مقيدة بقيود يدعى أنها مستمدة من الشريعة الإسلامية. ولا تعود هذه القيود إلى الإقرار المتوقع من جانب معظم -إن لم يكن كل- القوى السياسية الممثلة في البرلمان للنص الدستوري بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وإنما يرجح ذلك ما يلاحظ من محاولات من جانب القوى الإسلامية لتقديم تفسيرات متشددة لهذا المبدأ أو للالتفاف حوله بصورة أو بأخرى.

فالجماعات السلفية لا تكف عن إعلان نيتها في إقامة الدولة الإسلامية، ولا عن التأكيد أنها جاءت لتطبيق "شرع الله". ومن الملاحظ أن برنامج حزب النور يتحدث بوضوح عن "ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية". وهكذا، فإن البرنامج يساوي بين "مبادئ الشريعة الإسلامية" و "الشريعة الإسلامية" ذاتها، على ما بينهما من فرق شاسع. فالمبادئ تدور حول قيم إنسانية عليا تشترك فيها جميع الأديان السماوية والعقائد غير السماوية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كقيم الصدق والأمانة والعدل والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية. أما الشريعة فهي تتضمن جملة من الأحكام التفصيلية التي تراكمت على مدى السنين، والتي تباينت فيها المذاهب والاجتهادات على نحو قسم المسلمين إلى جماعات شتى ذات مذاهب مختلفة.

ومع ذلك فإن السلفيين يفترضون أن "حكم الشرع" واضح ولا لبس فيه، وهو كلام مردود عليه، كون الإسلام لم يأت بنظام للحكم محدد القسمات واضح الملامح، وإنما ترك هذا النظام للبشر يجتهدون في بنائه وفق الظروف في كل زمان ومكان. ينطبق هذا الكلام أيضاً على الأحكام وثيقة الصلة بطبيعة

النظام الاقتصادي- الاجتماعي، وهي أحكام المعاملات التي لا يمكن إضفاء أية قداسة أو ديمومة عليها في رأي المستنيرين من علماء الدين الإسلامي. ولدار الإفتاء فتوى حديثة بأن "الشريعة الإسلامية لم تأمر بنظام سياسي محدد"، و "أن الشرع ترك الباب مفتوحاً أمام الاجتهادات، التي تتناسب والعصور والأماكن المختلفة "[17]. ولزعماء السلفيين تصريحات تثير الكثير من المخاوف لدى الليبراليين واليساريين، بل ولدى كل مؤمن بالديمقراطية وقيمها الأصيلة. فقد صرح أحد قيادات حزب النور بأنهم يرفضون "الفكرة الفلسفية للديمقراطية في أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية"، وأنهم عندما يقبلون بآليات الديمقراطية، فإنهم يقبلونها "منضبطة بضوابط الشريعة" بمعنى أنهم لا يقبلون "أن يكون الحكم لغير الله".[18]

ولدى الإخوان المسلمين ما يثير الارتياب في تعاملهم مع المبدأ القائل بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، وما يثير شبهة الالتفاف حول مبدأ "الشعب مصدر السلطات". فهم عندما يوافقون على "مدنية الدولة" فإنهم يسارعون إلى القول بأنها "مدنية ذات مرجعية إسلامية"، ويتحدث برنامج حزب الحرية والعدالة في بعض المواضع عن "مرجعية الشريعة"، وفي مواضع أخرى عن "مبادئ الشريعة"، مما يشي بشيء من المراوغة في هذا الشأن. ومما يسترعي الانتباه، أن هذا البرنامج يسعى لفرض مرجعية الشريعة بجعل المحكمة الدستورية العليا رقيباً على التزام التشريعات بهذه المرجعية، وأغلب الظن أن هذه ليست إلا صيغة بديلة لصيغة كان الإخوان قد تقدموا بها في نسخة سابقة من برنامجهم وأثارت مخاوف شديدة مما اضطرهم إلى سحبها، وهي وصاية علماء الدين على سلطة التشريع على نحو قريب من صيغة ولاية الفقيه المطبقة في إيران. إذ عندما تكون الغلبة للقوى الدينية في البرلمان والحكومة، فسوف يكون في مقدور هذه القوى التأثير في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وفرض ممثليهم فيها للقيام بمهمة تقييد سلطة الشعب في التشريع، استناداً إلى "مرجعية الشريعة". ومن المرجح

أن يعود الإخوان إلى فرض وصاية رجال الدين الإسلامي على التشريع وغير ذلك من الأمور، إذا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فقد نسب "لخيرت الشاطر" عقب ترشيحه لرئاسة الجمهورية من جانب جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، أنه قال في لقاء مع زعماء السلفيين قصد منه كسب أصواتهم لصالحه "أن الشريعة كانت وستظل مشروعي وهدفي الأول والأخير"، وأنه وعدهم بأنه "سيعمل حال فوزه (بالرئاسة) على تكوين مجموعة من أهل الحل والعقد لمعاونة البرلمان في تحقيق هذا الهدف".[19]

وتشير تصريحات وممارسات عدة (بما في ذلك تقديم مشروعات قوانين في مجلس الشعب) من جانب القوى الإسلامية، لاسيما من جانب القوى السلفية إلى أن تقييد الديمقراطية خطر قوي الاحتمال، لاسيما في ما يتعلق بالقيود على الحريات الشخصية، وعلى حقوق المرأة (بما في ذلك الحقوق التي اكتسبتها في عهدي السادات ومبارك في مسائل مثل الخلع وحضانة الأطفال والحقوق المتصلة بالعمل)، وعلى حرية الفكر والفن والأدب، وعلى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد تحدث برنامج حزب النور عن "إطلاق الحريات المشروعة". كما تشير الممارسات التي شاعت بين السلفيين حتى من قبل دخولهم المجال السياسي، وكذلك بين بعض الجماعات الإسلامية الأخرى، إلى توجهات سلبية تجاه المرأة (فهي عورة يجب إخفاء ملامحها من الرأس إلى القدمين، كما يجب منع الاختلاط بين الجنسين، وقصر عمل النساء على مجالات بعينها)، وتجاه المسيحيين (فالبعض يحرم السلام عليهم أو تهنئتهم بأعيادهم، ناهيك عن اعتبارهم كفاراً)، وتجاه الفنون والآداب (الهجوم على أدب نجيب محفوظ بدعوى أنه يحض على الرذيلة والفجور، ومقاضاة بعض المشتغلين بصناعة السينما بدعوى أن أفلامهم تزدري الإسلام، وتحريم التصوير وتعليق صور الأشخاص، وتحريم مشاهدة التلفاز اللهم إلا القنوات الدينية، وربما المباريات الرياضية للرجال)، وتجاه النشاط السياحي (يقول أحد مشايخ

السلفية أنهم ملتزمون بمنع "السياحة الشاطئية"، ويقول متحدث رسمي لحزب النور أن حزبه سيمنع الخمور تماماً في الفنادق المصرية، وأن الخمر لن تقدم للأجانب وسيسمح للسائح بحملها وشربها داخل غرفته فقط. ودعا زعيم سلفي مشهور إلى تغطية التماثيل الفرعونية بالشمع لأنها كالأصنام التي كانت تحيط بالكعبة في الجاهلية.[20]

وعموماً فإن الخوف من انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية أو تكبيلها بقيود شديدة له ما يبرره، ذلك في ضوء تجارب الحكم الإسلامي في دول كالسودان وإيران. وليس بمستبعد أن يعود الإسلاميون بعد قبضهم على زمام الحكم في مصر إلى إحياء مقولات من نوع تحريم الخروج على الحاكم الإسلامي، حتى إذا ظلم وجار على حقوق العباد، أو طرح ما يعتبره بعضهم "الآلية الإسلامية" لاختيار رئيس الجمهورية، ألا وهي قيام جماعة أهل الحل والعقد باختيار رئيس يبايعه الناس لأجل غير محدود، ولا يبعد عن منصبه إلا لمرض أو عجز شديد أو إذا انحرف عن "المنهج الرباني".[21]

4.7 ملامح النظام الاقتصادي- الاجتماعي المتوقع

تُحبذ الأحزاب الإسلامية مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق الرأسمالي، مع إلباس هذه التوجهات لباساً إسلامياً. فوفقاً لبرنامج حزب الحرية والعدالة "يتم النشاط الاقتصادي.... من خلال السوق الإسلامية.... التي تعتمد على المنافسة العادلة وحرية اقتصادية مقيدة.. وعلى صيغ التمويل الإسلامي".[22]. ويؤكد البرنامج على "ضرورة إعادة النظر في المنظومة المصرفية" بما يسمح للمصارف الإسلامية بأن تؤدي دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية". ولا يستبعد البرنامج دور الدولة تماماً ولكنه يحدده في "العمل المستمر على قيام بيئة صحية ومناخ استثمار مناسب محيط بالعملية الإنتاجية"، و "تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة، والمشروعات الاستراتيجية، خاصة تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها". ولكن الأساس في التنمية

والعمل الاقتصادي هو القطاع الخاص. إذ يقول البرنامج: "أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفؤ للموارد ولإحداث التنمية المستدامة... فهو مسئولية القطاع الخاص"، وأن "الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة هي أساس التقدم والرقي، ومن ثم فإن للقطاع الخاص دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية". كما يدعو البرنامج إلى "ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي".

وفي ما يتعلق بتوزيع الدخل، فإن برنامج حزب الحرية والعدالة يتحدث بعبارات عامة عن وجوب أن يتم التوزيع وفق معايير "عادلة" تتناسب مع الجهد المبذول أو وفق التكافل الاجتماعي المنشود. ويقرر البرنامج أن رعاية غير المقتدرين هي مسئولية كل من الدولة وبقية أفراد المجتمع المقتدرين، من خلال الصدقات المفروضة، وعلى رأسها الزكاة، والتطوعية وغيرها من النفقات... وأيضاً من خلال .. الضرائب". وثمة تركيز على دور "مؤسسة الزكاة والوقف وكافة أعمال البر". ويؤيد البرنامج وضع حد أدنى وحد أقصى للأجر، ولكنه لا يقدم توجه محدد بشأن الضرائب، ولا يذكر الضرائب التصاعدية أو الضرائب على الأرباح الرأسمالية، كما أنه لا يذكر شيئاً عن إعادة توزيع الثروة.

ويتصف البرنامج الاقتصادي لحزب النور بعمومية شديدة وغموض ملحوظ، إذ يكتفي بذكر أهداف عامة، مثل رفع مستوى المعيشة، ومكافحة البطالة، وتقديم الدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك دون الإفصاح عن مضمون هذه الأهداف وسبل تحقيقها. وبالرغم من أن الحزب لم يصرح عن موقفه بشأن دور كل من القطاع الخاص والدولة، فإن بعض الفقرات التي جاءت في برنامجه الاقتصادي وكذلك في برنامجه السياسي تشير إلى ميل الحزب إلى القطاع الخاص وإلى اقتصاد السوق الحر. فالحزب يشدد مثلاً على "حق المجتمع في صون الملكية الفردية والمنافسة الاقتصادية الشريفة والحرة"، كما أنه يحبذ "تحرير التجارة في السلع الزراعية في حالة رواج النشاط الاقتصادي وإتباع سياسة تعزيز الأسعار في حالة الركود الاقتصادي". ويدعو الحزب في برنامجه للرعاية الصحية إلى "دعم مستشفيات القطاع الخاص ومراكزه الطبية".

وكما هو الحال في برنامج حزب الحرية والعدالة، فإن حزب النور يركز على تبني صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل الزكاة والوقف. فثمة دعوة إلى "التوسع في صيغ التمويل الإسلامي المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلاً من النظام الربوي القائم على الفائدة". وإذ يخشى الحزب من أن تؤدي هذه الدعوة إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية، فإنه يتحفظ في دعوته باشتراط "أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عديدة حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد". أما في مجال العدالة الاجتماعية، فإن حزب النور يشدد على "ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والمشاركة من قبل الدولة، وأيضاً من قبل أبناء الوطن الأغنياء والمقتدرين لإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع".

الظاهر إذن هو أن القوى الإسلامية صاحبة الأغلبية في مجلس الشعب سوف تتبنى نظاماً رأسمالياً بالأساس يقوم على محورية دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الحر. وهذا التوجه للنظام الاقتصادي- الاجتماعي لن يختلف بصورة جوهرية عن النظام الذي كان سائداً في عهد مبارك. وربما يتمثل الاختلاف عما كان قائماً في نظام مبارك في اقتران النظام الاقتصادي- الاجتماعي بدرجة أقل من الفساد وببعض التحسينات المحدودة في توزيع الدخل. ولا يتوقع أن تثير مسألة التطبيق المتدرج والمتمهل لصيغ التمويل الإسلامي خلافاً حاداً بين الإسلاميين والليبراليين، إذ أن هذه الصيغ كان معمولاً بها منذ سنوات في عهد مبارك، وأنها قد انطوت على مجرد تنويع في الخدمات المصرفية، ولم يتحقق من ورائها انقلاب في النظام المصرفي.

هذا عن الأحزاب الإسلامية، فماذا عن الأحزاب الليبرالية واليسارية الممثلة في البرلمان؟ فكما هو معروف، فإن الأحزاب الليبرالية التي حظيت بالمرتبة الثالثة في نسبة المقاعد في مجلس الشعب (بعد حزب الإخوان صاحب المرتبة الأولى والأحزاب السلفية صاحبة المرتبة الثانية) تحبذ الطريق الرأسمالي الذي تأخذ به الأحزاب الإسلامية. فبرنامج حزب الوفد الذي يقوده أحد

كبار رجال الأعمال يدعو إلى "الاعتماد على نظام الاقتصاد الحر الذي يعطي للقطاع الخاص النصيب الأكبر في تحقيق برامج التنمية" مع "ضمان العدالة في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعاً". وهذا ما يدعو إليه حزب المصريين الأحرار الذي أسسه الملياردير نجيب ساويرس، إذ يدعو الحزب إلى إقامة "نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية". وبشكل أكثر تحديداً - طبقاً لبرنامج الحزب- "يؤمن حزب المصريين الأحرار باقتصاد السوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويرى استهداف زيادة الثروة القومية بدلاً من إعادة توزيعها". وهكذا الحال مع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، الذي يقول برنامجه أنه يسعى إلى "تنمية الديمقراطية في الاقتصاد والمجتمع بما يعني العمل على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والعاملين في ظل اقتصاد السوق"، وكذلك مع حزب العدل الذي يتبنى "إقامة نظام اقتصادي حر يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن وتكافؤ الفرص لجميع المصريين، يكون القطاع الخاص المحلي والأجنبي فاعلاً أساسياً في تحقيق أهدافه، وتقوم الدولة فيه بدور المراقب والمحفز والمنظم". ويتكرر التأكيد على مقولة "اقتصاد السوق الملتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية" في برامج باقي الأحزاب الليبرالية.

وهكذا تتفق الأحزاب الليبرالية مع الأحزاب الإسلامية في تبني صيغة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق الحر، وفي إضافة هدف العدالة الاجتماعية، مع تباين صريح أو ضمني في المقصود بالعدالة الاجتماعية، ومع افتراض غياب أي تعارض بين الحرية الاقتصادية وإطلاق قوى السوق، من جهة، وبين أهداف مثل العدالة الاجتماعية وتوازن النمو والكفاءة في استخدام الموارد واستدامة التنمية، من جهة أخرى.

أما الأحزاب اليسارية التي نجحت في الحصول على نسبة محدودة من مقاعد مجلس الشعب، مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب الكرامة، فإنها تدعو إلى قيام نظام

اشتراكي على المدى البعيد، وترى أن الوصول إليه يحتاج إلى مرحلة انتقالية يطبق فيها برنامج للتنمية المستقلة استناداً إلى نظام مختلط يتعايش فيه القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاوني جنباً إلى جنب، ولكن مع قيام الدولة بدور تنموي ملحوظ في وضع الأطر والتوجهات الرئيسية لحركة الاقتصاد، وفي التنسيق بين تصرفات القطاعات الثلاث من خلال خطط للتنمية الوطنية. ومن المهم في ما تراه هذه الأحزاب وجود قطاع عام قوي، وقيامه بدور رئيسي في مجال الاستثمار الإنتاجي بالقدر الذي يساعد في بناء وتعزيز الصناعات الإستراتيجية، وفي اقتحام مجالات جديدة ثبت عجز القطاع الخاص عن ولوجها بالرغم من أهميتها للتنمية السوية. كما يقتضي الأمر اتخاذ السياسات الكفيلة بإبعاد القطاع الخاص عن الأنشطة الريعية والطفيلية، وعن السير في ركاب الشركات الأجنبية، وتحفيزه للانخراط في أنشطة إنتاجية في إطار ما تضعه الدولة من خطط بمشاركة شعبية. كما ترى هذه الأحزاب أن ثمة حاجة لجهود كبيرة لإخراج القطاع التعاوني من الركود وتنشيط مساهمته في التنمية الجادة. وبالطبع، فإن لقضية العدالة الاجتماعية وضعاً خاصاً في برامج الأحزاب اليسارية، فهي تقدم رؤية أكثر تحديداً وتفصيلاً في هذا الشأن بالقياس إلى ما يرد في برامج الأحزاب الإسلامية والليبرالية. فهي تدعو مثلاً إلى تعديل الضريبة على الدخل وعلى الشركات، بما يجعلها ضريبة تصاعدية بحق، وفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحصلة من التعاملات العقارية والمضاربات في البورصة، وإحداث زيادة ضخمة في الإنفاق الاجتماعي على كل من التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة الأجور الحكومية، بوضع حد أعلى وحد أدنى إنساني للأجور، والتعامل مع قضية الأجور في إطار تكاملي يجمع بين الأجور والأسعار وتوزيع الدخل وسبل الحماية الاجتماعية. ومما يميز التوجه الاجتماعي للأحزاب اليسارية أنها ترى أن أقصر طريق لتحقيق العدالة الاجتماعية هو تخطيط الإنتاج، بما يتمشى مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأن إعادة التوزيع يجب ألا تتوقف عند الدخل، بل إنها يجب أن تمتد إلى الثروة.

المرجح إذن مع وجود برلمان ذي أكثرية إسلامية وليبرالية أن يحافظ نظام الحكم الجديد على جوهر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي كان يطبقها نظام مبارك، التي عجزت ثورة يناير عن قطع مسارها.[23] وتشير أحداث عدة خلال الفترة المنقضية من المرحلة الانتقالية إلى أن الثورة لم تتمكن بعد من تصفية النظام القديم، كما أنها لم تتحرك بدرجة محسوسة حتى على طريق الإجراءات المحدودة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ليس من المتوقع على المدى القريب أن يكون هناك مجال لتوفير الشروط اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية المعنى الذي قدمته هذه الدراسة، أي من خلال تطبيق نمط تنموي جديد مؤسس على الاعتماد على الذات وعلى الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والبيئية. ويبدو أن الأمر مرهون على المدى الأبعد بحدوث تغيير جوهري في ميزان القوى السياسية، وبوصول الصراع الاجتماعي والوعي الشعبي بحقيقته إلى مستوى أعلى من التطور والنضج، ومن ثم بالدخول في مراحل أعلى للثورة. فالنضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الواسع والشامل لن ينجح، بل وقد ينحرف إلى دروب فرعية (من خلال مسكنات وقتية) إذا لم يكن القائمون به على وعي جيد بأسباب الظلم الاجتماعي، فليس في بالوسع تغيير العالم إلا إذا فُهم جيداً كيف يعمل.

8. خاتمة: السعي نحو المستويات العُليا للعدالة الاجتماعية

ثمة سؤال لا بد من طرحه في نهاية هذه الدراسة، وهو: هل هذا الوضع المتوقع من جانب الباحث في المجالين السياسي والاقتصادي- الاجتماعي هو نهاية الطريق الذي فتحته ثورة يناير أمام المجتمع المصري؟

والجواب هو بالقطع لا. فما توقعه الباحث لن يكون إلا مجرد مرحلة من مراحل متعددة للثورة، ستفضي بعد وقت طال أم قصر إلى وضع جديد نتيجة للتطورات التي أتت بها الثورة ولم يعد هناك مجال لوقفها. فالصراع الطبقي

لن يتوقف، بل إنه سيستمر بوتيرة أشد، وذلك بعد خروجه من حالة الكمون النسبي إلى حالة السفور. لقد خرج المارد من القمقم، ولم يعد من اليسير إعادته إلى القمقم مرة أخرى. وقد عرف المصريون طريقهم لانتزاع حقوقهم التي حرموا منها زمناً طويلاً، ولم يعد من الوارد أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام أي سلطة تقيد حرياتهم المدنية والسياسية، أو أمام التداعيات السلبية لنظام اقتصاد السوق الرأسمالي التي كانت سبباً من أسباب قيام الثورة. إذ يتوقع استمرار هذه التداعيات السلبية وإن بدرجة أقل، مع الاستمرار في تطبيق هذا النظام وسياساته في ظل غلبة القوى الإسلامية، وذلك بحكم التناقضات الكامنة في هذا النظام، التي لا يتغير مضمونها سواء حكم الإسلاميون أم العلمانيون. كما أن المعارضة البرلمانية، وبخاصة المعارضة التقدمية واليسارية، لن يمنعها تواضع حجمها النسبي في البرلمان من خوض المعارك داخل البرلمان وخارجه للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، ولصد محاولات تقييد الحريات.

ومن المهم إدراك الحقيقة التاريخية والموضوعية الثابتة بأن الثورة ليست مجرد فورة لحظية، وإنما هي عملية تاريخية يمكن أن تمتد لسنوات، وأن الثورات قلما تنجز أهدافها دفعة واحدة، بل إنها قد تحتاج إلى جولات متعددة من أجل اكتمال أهدافها. وينطبق هذا على الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية الجارية التي لم تتهيأ لها قيادة قادرة على استلام السلطة ومباشرة الحكم، ومن ثم كان عليها العمل من خلال وسطاء قد لا تتوفر لديهم درجة عالية من الإخلاص للثورة، بل وقد يكون منهم أعداء للثورة، وإن تظاهروا بغير ذلك. وانطلاقاً من إدراك هذه الحقيقة، فإنه من المرجح أن مصر سوف تشهد جولات جديدة للثورة تمضي بها قدماً نحو مستويات أعلى من تحقيق أهدافها في التنمية الجادة والحرية والعدالة الاجتماعية. ومما يعزز هذا الاعتقاد إصرار القوى الثورية على أن "البرلمان ليس بديلاً للميدان"، وأن النشاط الجماهيري في ميدان التحرير وفي الميادين المناظرة له في جميع محافظات مصر لن يتوقف بعد انتخاب البرلمان الجديد الذي تنظر إليه القوى الثورية على أنه "برلمان ما بعد الثورة"، لا "برلمان الثورة"[24].

بل إن هذا النشاط سيستمر كقوة ضغط على البرلمان والحكومة، من أجل استكمال عملية تصفية النظام القديم وبناء نظام جديد، على نحو يجعله أكثر قدرة على الوفاء بتطلعات الطبقات الشعبية نحو مجتمع يحقق التنمية الشاملة والعادلة ويصون حرية وكرامة الوطن والمواطنين. والنجاح في هذا المسعى مرهون بتنامي قدرة القوى المدنية بوجه عام، والقوى التقدمية واليسارية بوجه خاص، على الصمود في المنافسة التي لن تتوقف بينها وبين القوى الإسلامية في ما بعد الانتخابات. وهذا الأمر مرهون بدوره بما يتعين على هذه القوى أن تبذله من جهود ضخمة لتقوية هياكلها التنظيمية وانتشار قواعدها الحزبية على نحو يؤمن لها تثبيت أقدامها في الشارع السياسي والتواصل الفعال مع الجماهير. كما يتوقف الأمر أيضاً على قدرة شباب الثورة على الانخراط في النشاط السياسي المنظم من خلال أحزاب قائمة أو جديدة، وعدم اقتصارهم على التظاهرات وما إليها من الأنشطة الاحتجاجية.

وفي ما يخص القوى التقدمية واليسارية – بعناصرها القديمة والجديدة وبمن انضم إليها من شباب الثورة– التي تشكل الطرف الأضعف في البرلمان وفي الساحة السياسية بوجه عام، فإن عليها تبديل الصورة الذهنية السلبية عنها لدى المجتمع كقوى مفتتة وغير متصالحة مع نفسها، ذلك بأن تجمع جهودها وتوحد صفوفها، وتنخرط في نضالات مشتركة مع الجماهير التي نذرت نفسها للدفاع عن مصالحها. وعلى ممثلي هذه القوى داخل البرلمان إعداد العدة جيداً لخوض المعارك المتصلة باستكمال تحقيق أهداف الثورة. ويقتضي ذلك أمرين: أولهما التسلح بذخيرة قوية من مشروعات القوانين المدروسة دراسة دقيقة، الساعية للدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، وبمجموعة من الحجج القوية اللازمة لمواجهة محاولات الافتئات على هذه الحقوق. وثانيهما إدارة العلاقات مع القوى الليبرالية وبناء التحالفات السياسية معها داخل البرلمان وخارجه في ضوء الإدراك لتأييد هذه القوى للمنهج الاقتصادي للقوى الإسلامية، من ناحية، ومعارضتها إياها في ما يتعلق بتقييد الحقوق والحريات

المدنية للمواطنين وبالتمييز بينهم، من ناحية أخرى. كما أن على القوى التقدمية واليسارية الإدراك بأن دفاعها عن حقوق الطبقات الشعبية سوف يوسع من قواعدها الجماهيرية ويكسبها أنصاراً كثيرين في أرجاء البلاد. وهو ما سوف يساعد بالتالي في تقوية تنظيماتها وتحالفاتها الشعبية مع النقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ومما لا شك فيه أن عمل التنظيمات المنتمية لهذه القوى وسط الناس سيدفعها إلى التنسيق في ما بينها، والسير قدماً نحو بناء تكتل سياسي قوي تخوض به معارك النضال الاجتماعي والسياسي. وهو ما سيزيد من فرص فوزها بنسبة محترمة من المقاعد في البرلمان في الانتخابات اللاحقة. وحينئذ تزداد احتمالات وضع الثورة على المسار الصحيح نحو إنجاز أهداف "العيش" والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. كما تزداد احتمالات إنجاز الهدف الجوهري للثورة، ألا وهو إحداث تغيير ملموس في البنية الطبقية وفي العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وفي علاقة الوطن بالخارج بما في ذلك التحرر من التبعية، ذلك بما يساعد على نشوء نمط جديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى تبلور منهج جديد للتنمية معزز للعدالة والاستدامة والاستقلال وكرامة الوطن والمواطنين.

الهوامش

(1) والحق أن مطلب العدالة الاجتماعية ليس مطلباً محلياً تطرحه ثورة مصر والثورات العربية الأخرى فقط، فهو مطلب مطروح أيضاً على الصعيد العالمي من جانب الأمم المتحدة والكثير من منظماتها وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية، ومن جانب عدد من الباحثين المعنيين بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل التنمية في العالم.

(2) كما أسست مجموعة من الناشطين العماليين اتحاداً، للنقابات المستقلة، وتم إشهاره شعبياً في ميدان التحرير في 30 يناير 2011.

(3) ومن أبرز احتجاجات العام 2008، ذلك الاحتجاج الضخم الذي شهدته واحدة من كبريات المدن الصناعية في مصر، وهي مدينة المحلة الكبرى، في 6- 8 أبريل من نفس العام، الذي صاحبته صدامات عنيفة بين الشرطة والأهالي وحركة اعتقالات واسعة النطاق، وعمليات تعذيب شرسة من جانب مباحث أمن الدولة. واتصالاً بهذه الواقعة فقد نشأت الحركة السياسية المعروفة بحركة 6 أبريل.

(4) وفي ذلك يقول تقرير الأمم المتحدة، أن المبادئ التي اقترحها رولز للعدالة الاجتماعية هي مبادئ مثالية، ولن تجد مجالاً للتطبيق بشكل كامل ولا بشكل دائم. ومع ذلك فإنه ينبغي على الحكومات والمواطنين السعي من أجل تحقيقها.

(5) www.en.wikipedia.org /wiki /SocialJustice

(6) تقوم نظرية رولز على مبدأين، أولهما، مبدأ الحرية الذي سوف يتم تناوله في ما بعد، وثانيهما، مبدأ الفرق أو الاختلاف المشار إليه أعلاه. أنظر أيضاً: : .www.en.wikipedia org /A-Theory-of-Justice عرض لكتاب رولز "العدل والإنصاف"

(7) من هنا جاءت فكرة إنشاء قصور الثقافة في مصر في عهد عبد الناصر، ذلك على غرار ما كان قائماً في الدول الاشتراكية. أنظر الحوار مع وزير الثقافة المصري في ستينات القرن العشرين ثروت عكاشة في: (كتاب العربي، 2011)

(8) تقرير برونتلاند المشار إليه في هذه الفقرة هو تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، 1987)

(9) اقترح هذا التقسيم ضمن دراسة في الفصل الأول من "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد

التخطيط القومي، القاهرة، في يناير 2011. وتحتوي هذه الدراسة على شرح واف للأبعاد المختلفة للاستدامة ولمتطلبات تحقيقها.

(10) حيث يؤكد محرر العدد أنه لكي يكون النمو عمومي النفع، فإنه يجب أن يكون مستداماً، وأنه لكي يكون النمو مستداماً، فإنه يجب أن يكون منصفاً.

(11) للمزيد حول هذا التعريف وحول مضمون التنمية المستقلة أنظر: (عبدالله، 1987) و (عبدالله، 1992)

(12) للمزيد حول مفهوم الدولة التنموية أنظر: (شانغ، 2009) و (شانغ، 2010)

(13) تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 231، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2011.

(14) لم تعد مشاركة العمال مقصورة على الشركات المملوكة للدولة، بل إن هناك اتجاهاً متصاعداً لتفعيل درجة أو أخرى من المشاركة في صنع قرارات الشركات الخاصة الكبيرة. وأصبحت هذه المشاركة من مؤشرات تقدم الأمم. (موقع الدليل الأوروبي للمشاركة في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)).

(15) آفاق النمو الاقتصادي....، مرجع سبق ذكره، ص ص -245 249

(16) للإطلاع على عرض تفصيلي للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للثورة أنظر (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012)

(17) أنظر جريدة الشروق، عدد 13 ديسمبر 2011

(18) أنظر الأقوال المنسوبة للسيد ياسر البرهامي في جريدة الشروق، عدد 14 ديسمبر 2012

(19) لاحظ أن ترشيح خيرت الشاطر لم يقبل لأسباب قانونية، ورشح الإخوان رئيس حزبهم محمد مرسي بدلاً منه. (جريدة الشروق، عدد 5 أبريل 2012).

(20) أنظر جريدة الشروق، عدد 13 ديسمبر 2011

(21) أنظر، تصريح القيادي بالدعوة السلفية الشيخ محمود عبد الحميد في (جريدة الشروق، عدد 13 مايو 2012)

(22) برامج معظم الأحزاب متاحة على الإنترنت بدرجة أو بأخرى من التفصيل. لاحظ أنه لم يعرف عن الإسلاميين الوقوف ضد سياسة الانفتاح الاقتصادي أو ضد تطبيق برامج صندوق

النقد الدولي سواء في عهد مبارك أم في عهد السادات من قبله. بل إنهم رحبوا بهذه السياسات وراكموا الثروات عن طريقها، من خلال التجارة غير المشروعة في العملة ثم بابتداع شركات توظيف الأموال وترويجها على أنها صيغة إسلامية صحيحة للاستثمار، مع أنه قد ثبت أنها كانت عملاً من أعمال النصب بامتياز. لاحظ أيضاً أن خيرت الشاطر المرشح المستبعد لرئاسة الجمهورية، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين من كبار رجال الأعمال، وصاحب أو مشارك في مشروعات اقتصادية متعددة، لاسيما في مجال التجارة والمصارف والعقارات.

(23) كان من الغريب أن يصدر القضاء المصري بعد قيام الثورة حكما برد أربع شركات كانت قد بيعت للقطاع الخاص في إطار البرنامج الفاسد للخصخصة، وأن تمتنع حكومة عصام شرف عن تطبيق هذا الحكم، بل وأن تطعن عليه، ذلك بالرغم مما أبداه عمال هذه الشركات من استعداد لاستردادها وإدارتها بأنفسهم. كما كان من الغريب اتجاه حكومة كمال الجنزوري (الذي شارك في تسريع برنامج الخصخصة عندما كان رئيساً للوزراء في عهد مبارك) لتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية الكويز، ذلك بالرغم من مطالبة القوى الثورية بإلغاء هذه الاتفاقية، التي تجعل نفاذ الصادرات الإسرائيلية للسوق الأمريكية بشروط ميسرة مشروطاً باشتمالها على مكون إسرائيلي.

(24) مما يسترعي الانتباه أن القوى الإسلامية التي كانت صاحبة الأغلبية في البرلمان، التي كانت تعارض مقولة المزاوجة بين البرلمان والميدان، قد وجدت نفسها مضطرة لتفعيل هذه المقولة بالنزول إلى ميدان التحرير في 14 و 21 أبريل 2012 من أجل الضغط على المجلس العسكري ودفعه للعدول عن محاولات تمديد الفترة الانتقالية أو محاولته إتمام كتابة الدستور، وهو لم يزل يقبض على مفاتيح الحكم.

المراجع العربية

العيسوي، إبراهيم، (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

العيسوي، إبراهيم، (باحث رئيسي)، (2011)، آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير.

العيسوي، إبراهيم، (2011)، تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 231، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

الكواز، أحمد، (2011)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13 العدد 1، يناير 2011، ص 110 عرض لكتاب: Ha-Joon Chang، 23 Things They Don't Tell You About Capitalism. Allen Lane، London، 2010.

سن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، (2004)، عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، مايو.

عبدالله، إسماعيل صبري، (1987)، "التنمية المستقلة- محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الله، إسماعيل صبري، مصر التي نريدها، (1992)، دار الشروق، القاهرة.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (1996)، تقرير التنمية البشرية، ص 6.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2011)، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.

جريدة الشروق، (2011) عدد 13 ديسمبر

جريدة الشروق، (2012) عدد 5 أبريل

جريدة الشروق، (2012) عدد 13 مايو

جريدة الشروق، (2012) عدد 14 ديسمبر

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2008/ 2009 و 2010/ 2011. أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2008/ 2009 و لعام 2010/ 2011.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2011)، نتائج بحث القوى العاملة في الربع الرابع.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2010)، المسح القومي لعمالة الأطفال، مصر.

دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، (2007)، تحديث تقييم الفقر، 16 سبتمبر.

مركز الأرض لحقوق الإنسان، (أعداد مختلفة)، نشرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: lchr.eg.org.

كتاب العربي، رقم 83، (2011)، مجلة العربي، الكويت، يناير.

الحق، محبوب، (1977)، ستار الفقر – خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 61

معهد التخطيط القومي، (سنوات مختلفة)، تقرير عن الاقتصاد المصري

معهد التخطيط القومي، (2004)، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 182، 9 يوليو.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، (2012)، ثورة 25 يناير في عام، تقارير معلوماتية، العدد 61، يناير.

مكتب العمل الدولي، (2011)، حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، جنيف.

المراجع الانجليزية

Chang, Ha-Joon, (2010), "How to "do" a developmental state", in O.E. Edigheji (ed.), Constructing a Democratic Developmental State in South Africa – Potentials and Challenges, Human Science Research Council Press, Cape Town, www. Hajoonchang.. net/downloads….

Chang, Ha-Joon, (2009), "Economic history of the developed world: Lessons for Africa", a lecture delivered in the Eminent Speakers Program of the African Development Bank, 26 Feb, www. Hajoonchang.net/downloads…

Chenery H., et al., (1976), Redistribution with Growth, Oxford University Press, London, 3rd printing.

El-Issawy, I., (1982), "Interconnections between income distribution and economic growth in the context of Egypt's economic development", in G. Abdel -Khalek and R. Tignor, The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, New York.

International Poverty Center for Inclusive Growth, (2011), Poverty In Focus, No. 23, Nov.

Joumard I., et al., (2012), Less Income Inequality and More Growth- Are They Compatible?, Part 3, OECD, W.P. # 926, http://dx.dio.org/10.1787/...

Kelso L. and Adler M., Center for Economic and Social Justice, www.cesj.org

Meadows D., et al., (1972), The limits to growth, Universe Books.

Myrdal, G., (1970), The Challenge of World Poverty, Vintage Books, p. 50-51.

Ortiz I. and Cummins, M., (2011), Global Inequality; beyond the bottom billion – A rapid review of income distribution in 141 countries, Social and Economic Policy W.P., UNICEF policy and Practice Series, www.unicef.org,

Rawls, J., (1973), "Distributive justice", in E. S. Phelps(ed), Economic Justice, Penguin Books, pp. 319-362.

Todaro, M., (2000), Economic Development, 7th ed., Pearson Education Ltd, England, pp. 177

The Solidarity Center, (2010), Justice for All, The Struggle for Workers Rights in Egypt, The Solidarity Center, Washington D.C., Feb.

UNDP, (2011), Arab Development Challenges Report, www.undp.org.

UN DESA, (2006), Social Justice in an Open World, The International Forum for Social Development, UN, New York, UN DESA, op. cit, p.. 82.

UNDP, HDR (2011), Human Development Report 2011- Sustainability and Equity: A Better Future for All, UNDP, New York, 2011, p. iv.

World Commission on Environment and Development, (1987), Our Common Future, Oxford University Press, www.un-document.net/ocf...

www.en.wikipedia.org/wiki/Social_Justice.

www. worker-participation.eu/About-WP/European-Participation-Index-EPI.

www.en.wikipedia.org/A-Theory-of-Justice, for an exposition based on Rawls' book: Justice as Fairness.

ملحق إحصائي
بعض مؤشرات اللامساواة والظلم الاجتماعي في مصر

1 – توزيع الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لتوزيع الدخل

نصيب أغنى وأفقر 10% من السكان

	2005 / 2004	2011 / 2010	
		حضر	ريف
نصيب أغنى 10% من السكان	%27.6	%29.6	%20.7
نصيب أفقر 10% من السكان	%3.8	%3.5	%4.6

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

ملاحظة: نصيب أغنى 10 % = 7.3 مثل نصيب أفقر 10 % في 2004/ 2005 حسب المصدر الأول، كذلك حسب ما ورد في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام 2009 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ولكنه = 3.4 في 2004/ 2005، وانخفض إلى 3.2 في 2008/ 2009 حسب المصدر الثاني. أما في 2010/ 2011 فإن نصيب أغنى 10 % أصبح 8.5 مثل نصيب أفقر 10 % في الحضر، والرقم المناظر في الريف هو 4.5، مما يشير إلى مستوى أقل من اللامساواة في الريف بالقياس إلى الحضر. وهو ما تؤكده المؤشرات الواردة في الفقرتين التاليتين.

نصيب أغنى وأفقر 20% من السكان

	2005/2004	2009/2008	2011/2010
نصيب أغنى 20% من السكان	%416	%402	%393
نصيب أفقر 20% من السكان	%89	%93	%95

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

نصيب أغنى 20 %= 4.7 مثل نصيب أفقر 20 % في 2004/ 2005.

= 4.3 مثل نصيب أفقر 20 % في 2008/ 2009.

=4.1 مثل نصيب أفقر 20 % في 2010/ 2011

(5.2 مثل في الحضر– 3.2 مثل في الريف في 2010/ 2011)

مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل

(صفر = مساواة كاملة، **100** غياب تام للمساواة)

	2005 2004	2009 2008	2011 2010
الإجمالي	313	301	31
ريف	23	22	24
حضر	34	34	34

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

يلاحظ أن مستوى اللامساواة في الريف أقل من نظيره في الحضر

2 – نصيب الأجور في الدخل الإجمالي

	1975	1995 1985	1995 1994	2002 2001	2005 2004
أجور	%403	%33	%25	%29	%265

(المصدر: (العيسوي، 2007) و (معهد التخطيط القومي، سنوات مختلفة

يلاحظ أن تقدير عامي 2001/ 2002 و 2004/ 2005 أعلى من الحقيقة، بسبب تغيير طريقة الحساب، وذلك إضافة جزء من دخل من يعملون لحسابهم باعتباره مقابل عمل.

3 – عدم المساواة في التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة (2010)	0.489
دليل التنمية البشرية غير المعدل (2010)	0.644
الخسارة الناتجة عن عدم المساواة (الفرق النسبي بين الدليلين)	% 24

يلاحظ أن الخسارة الناتجة عن عدم المساواة في حدود 6 % في الدول التي تتوافر فيها درجة منخفضة من اللامساواة، مثل الدنمرك والسويد والنرويج وأيسلندة، بينما تصل الخسارة إلى 24 % أو أكثر في الدول ذات المستوى المرتفع للامساواة، مثل المكسيك (24 %) والبرازيل (28 %).

4 – نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان حسب فقر الدخل

	2000 /1999	2005 /2004	2008 /2009	2010 /2011
حسب خط الفقر المدقع	%2.9	%3.6	%6.1	%4.8
حسب خط الفقر الأدنى	%16.7	%19.6	%21.6	%25.2
حسب خط الفقر الأعلى		%40.5	%41.7	%48.2
أشباه الفقراء				
(ما بين الخطين الأدنى و الأعلى للفقر)		%20.9	%20	%23

المصدر: (دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية، 2007)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

5 – الفروق الإقليمية في نسب الفقراء حسب فقر الدخل

	2009 /2008	2011 /2010
ريف الوجه القبلي	%44	%51
ريف الوجه البحري	%17	%17
حضر الوجه القبلي	%21	%29
حضر الوجه البحري	%7	%10

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

6 – توزيع الفقراء وغير الفقراء حسب الحالة التعليمية

	2009 /2008	2011 /2010
أمي	% 32	%36
يقرأ ويكتب	%23	%29
شهادة ابتدائية	%23	%27
ثانوية عامة	%11	%14
ثانوية فنية	%17	%21
فوق المتوسط	%8	%13
جامعي	%5	%7

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

7 – توزيع الفقراء وغير الفقراء حسب الحالة التعليمية

حسب فقر الدخل في 2010/ 2011

	أمي	جامعي فأعلى
الفقراء	%36.2	%2.4
غير الفقراء	%21.6	%12.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

8 – قيمة خط الفقر بالجنيه

	2009 /2008			2011 /2010		
	سنوياً	شهرياً	يومياً	سنوياً	شهرياً	يومياً
المدقع	1649	137.4	4.58	2061	172	5.72
الأدنى	2224	185.3	6.18	3076	256	8.54
الأعلى	2801	233.4	7.78	4003	334	11.12

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009 و 2011) و (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011).

9 – نسبة الفقراء حسب الفقر متعدد الأبعاد في عام 2008

نسبة السكان في حالة فقر متعدد الأبعاد	% 6
نسبة السكان المعرضين للوقوع في فقر متعدد الأبعاد	% 7.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009)

يلاحظ أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد يقيس حالات الحرمان الشديد للأسر من الرعاية الصحية والتعليم وأساسيات مستوى المعيشة. وهو بهذا المعنى قريب من الفقر المدقع. وكما يظهر من القسم رقم (3) أعلاه فإن نسبة الفقراء في 2008 أو 2008/ 2009 واحدة (6%) حسب هذين المفهومين.

10 – البطالة

	من أكتوبر إلى ديسمبر عام 2010	من أكتوبر إلى ديسمبر عام 2011
المعدل الإجمالي للبطالة	%8.9	%12.4
عدد المتعطلين بالمليون	%2.33	%3.32
معدل البطالة بين الذكور	%4.8	%9.1
معدل البطالة بين الإناث	% 22.8	% 23.6
معدل الإناث / معدل الذكور		2.6
نسبة بطالة الشباب (15–29 سنة)		
إلى إجمالي المتعطلين	% 82.7	% 72.5
نسبة بطالة الشباب (20–29 سنة)		
إلى إجمالي المتعطلين	%69	%62.8

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011)

11 – عمالة الأطفال في عام 2010

عدد الأطفال العاملين (5–17 سنة)	1.59 مليون طفل (79% ذكور) (21% إناث)
نسبة الأطفال العاملين إلى إجمالي الأطفال (5–17 سنة)	%9.3 النسبة بين (الذكور 14.3%) وبين (الإناث 4%)
نسبة الأطفال العاملين في ظروف عمل سيئة أو يعملون ساعات عمل أكثر من المسموح	%99.2
دوافع عمل الأطفال	%91.2

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010)

أي أن أكثر من 90% من الأطفال العاملين يعملون لزيادة دخل الأسرة بالعمل في المشروعات الأسرية أو لدى الغير أو لتلبية الاحتياجات الشخصية أو للمعاونة في سداد ديون الأسرة.

12- سكان العشوائيات

	2004	2010
عدد ساكني العشوائيات بالمليون نسمة	17.7	20
النسبة إلى إجمالي سكان مصر	24%	24%

المصدر: (معهد التخطيط القومي، 2004) و (العيسوي، 2011)

ملاحظة:

التقدير الخاص بسنة 2010 مبني على افتراض ثبات نسبة سكان العشوائيات إلى إجمالي السكان عند مستواها في 2004.